

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



الجلسة العامة ٢٢

الجمعة، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل (ماليزيا)

تأييد تنزانيا التام لكم وتعاونها معكم وأنتم تديرون مداولات هذه الدورة. كما أشيد بسلمكم، السيد فريتاس دو أمارال ممثل البرتغال، الذي ترأس الجمعية العامة في دورتها الخمسين التاريخية باقتدار فائق.

كما اتجه بالتقدير إلى الأمين العام سعادة السيد بطرس بطرس غالي، ابن أفريقي البارز، الذي عمل طوال السنوات الخمس الماضية بلا كلل في سبيل تعزيز صورة المنظمة وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات التي تنطوي عليها البيئة الدولية سريعة التطور. وقد وفر القيادة المتفانية في وقت صعب على وجه خاص في تاريخ الأمم المتحدة، معانينا من انتقاد شخصي لا مبرر له في أحيان كثيرة حتى حينما كان يعمل في حالة تتسم بانكماش الموارد من جهة، والتوقعات المتصاعدة، والمتضاربة أحيانا، من جهة أخرى.

وقد وقف سلفي في المنصب على هذا المنبر قبل عامين بالضبط وتكلم وهو يودع الأمم المتحدة عن الانتقال السياسي الذي كان جاريا في ذلك الوقت في بلدنا وعن الأعمال التحضيرية للانتخابات الأولى متعددة الأحزاب في تنزانيا منذ ما يزيد عن ثلاثين سنة. وقد أكد على عزمه أن يسلم لشعب تنزانيا

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

خطاب السيد بنجامين وليم مكابا، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة أولا إلى خطاب رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة.

اصطحب السيد بنجامين وليم مكابا، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني بالنيابة عن الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، فخامة السيد بنجامين وليم مكابا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مكابا (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، السفير غزالي، بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في الدورة الحادية والخمسين. وانتخابكم إشادة لاثقة بمسار عملكم الدبلوماسي الممتاز، ودليل على الثقة بقدراتكم وتعبير عن التقدير الكبير الذي يوليه المجتمع الدولي لكم وبلدكم، ماليزيا. إنكم موضع ثقتنا، وأستطيع أن أؤكد لكم

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الدولية أيضا. وخلال الأعوام القليلة الماضية، بذلنا جهودا مضيئة فيما يتعلق بعملية الإصلاح داخل هذه المنظمة. فنحن جميعا نريد أمما متحدة فعالة ومنشطة - أمما متحدة أكثر توافقا مع الواقع الذي نعيشه وأكثر قدرة على التصدي للتحديات الجديدة التي نواجهها. ويجب علينا أن نصلح أساليب عملها وندخل فيها مزيدا من التماسك المؤسسي والسياسي. وعمليتا التكيف وإعادة التوجيه من العمليات الضرورية لتجديد هذه المنظمة واستمرار أهميتها. وتحيي تنزانيا كل من ساهم في عملية الاستعراض تلك من الأفراد والمؤسسات والحكومات.

ويحدونا الأمل مع ذلك في أن يؤدي أي إصلاح إلى المحافظة على المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الأمم المتحدة وإلى تعزيز هذه المبادئ. إننا نريد الإصلاح، ولكننا لا نريد إلا ذلك النوع من الإصلاح الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى توطيد دور منظمنا في النهوض بمثلها العليا. ونريد مزيدا من الشفافية في عمل مؤسساتنا. وتعزيز مبادئ المساواة في السيادة بين الدول والعدالة. ونحن بحاجة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسساتنا، وإلى تحقيق قدر أكبر من التوازن في تمثيل الدول في مجلس الأمن بين بلدان الشمال المتقدمة النمو وبلدان الجنوب النامية.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نتوقع أن تكون الأمم المتحدة قادرة على البقاء وعلى القيام بكل هذه المهام وأكثر منها دون إعطائها الوسائل التي تعمل بها. وبالتالي، فإن الوفاء بالتزاماتنا المالية للمنظمة ينبغي أن يكون مكملا لمطالبنا منها وبرهاننا على التزامنا بالمثل العليا التي تسعى إلى النهوض بها.

وكما أن لنا الحق في الإعراب عن سرورنا بانجازات الأمم المتحدة، فإنه يتعين علينا أيضا أن نتحلى بالشجاعة اللازمة لأن نسلم بأنه ما زال يتعين على المنظمة أن يكون لها تأثير كبير في تخفيف ويلات الفقر المدقع الذي تنوء به الغالبية العظمى من أعضائها. وهذا هو المجال الذي يتعين علينا الآن أن نوجه إليه اهتمامها ومواردها. لقد كان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن عام ١٩٩٥ نقطة انطلاق طيبة، ويتعين علينا أن ننفذ

ديمقراطية فعالة تستند إلى ثقافة وطنية مشتركة تتسم بالتوفيق السياسي والتسامح. ومن دواعي فخري اليوم أن أمثل أمامكم كنتيجة لهذه العملية الانتقالية، لكي أؤكد من جديد على التزامنا بالأمم المتحدة وإيماننا الراسخ بها في مسعاها للنهوض بالسلم والأمن الدوليين وأيضا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم.

وما فتئت الأمم المتحدة توسع منذ إنشائها نطاق دورها في النظام الدولي توسيعا كبيرا، مما جعلها تصبح عنصرا فاعلا رئيسيا في التنمية الوطنية والتعاون الدولي. وخير شاهد على الدور الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في حسم المشاكل الوطنية والدولية التي تواجه الجنس البشري مؤتمرات القمة العديدة التي نظمتها في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى أنشطتها المتعددة التي تشمل كامل تشكيلة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كل أركان العالم.

لقد ساعدت الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين في أزمنة حرجة جدا. وأشرفت على تحرير شعوب وأمم من أغلال الاستعمار والعنصرية المؤسسية وحصولها على الاستقلال. ونتيجة لهذه الجهود زاد عدد أعضائها إلى أربعة أضعاف تقريبا. وأصبحت المثل العليا، مثل الحرية والعدالة وحقوق الإنسان، معروفة لدى معظم العالم، حتى وإن كانت قد لا تحترم بشكل دائم. وبنت الأمم المتحدة ثقافة عالمية مشتركة للقيم التي نتشاورها، كما أنها تساعد في النهوض بالتنمية وفي إنشاء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية وما هو أكثر من ذلك.

وتقف الأمم المتحدة اليوم على مفترق طرق. إن تحديات جديدة، ليس أقلها التحديات التي أوجدتها بيئة دولية سريعة التغيير، تلح في طلب الاهتمام الكامل للمنظمة. والتحدي المائل أمامنا ونحن على مشارف الألفية الجديدة هو تنشيط هذه المنظمة وتعزيزها، استنادا إلى الموارد والمعارف الجماعية لعالمنا، والعمل بروح المشاركة.

ونجد كذلك أن المثل الأعلى الذي نتشاوره جميعا عن الديمقراطية القائمة على المشاركة العامة في كل بلد عضو بحاجة إلى أن يجد تعبيراً له على الساحة

للتجارة الدولية. وهذا هو السبب الذي جعل معظمنا يوقع على اتفاق إقامة النظام التجاري العالمي الجديد تحت رعاية منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، فإن قدرتنا على الوصول إلى الأسواق العالمية - أسواق العالم المتقدم النمو - والاستفادة منها، تكبلها قيود تخلفنا، والسياسات الحمائية التي تنتهجها البلدان المتقدمة صناعيا، ومعدلات التبادل التجاري دائمة التدهور.

ولن تساعد قوى السوق غير المحكومة بقواعد البلدان الضعيفة جدا والفقيرة والمعرضة للخطر، وهي بلدان يتعين الاهتمام بظروفها واحتياجاتها الخاصة. وبالنسبة لنا، هذا هو جدول الأعمال ذو الأولوية لمنظمة التجارة العالمية، وليس ادخال مسائل جديدة قبل اكتمال النظام المعروض علينا الآن. إن خطة روجيرو، التي تتيح الفرصة لمنتجات البلدان النامية للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة صناعيا دون تعريفات جمركية، تعتبر من التدابير التي تلقى الترحيب وتستحق الدعم الواسع.

إننا بحاجة الآن إلى مشاركة مبدعة ذات منفعة متبادلة بين بلدان الشمال المتقدمة النمو وبلدان الجنوب النامية. فالانتعاش الاقتصادي المستدام والنمو في الجنوب يفيضان الشمال أيضا. والجنوب المزدهر وحده هو الذي سيكون عنصرا فاعلا أجدى في التجارة العالمية. فعندئذ سنتمكن من شراء المزيد من السلع من الشمال، وبذلك نخلص ضمير العالم المتقدم النمو من الالتزام الذي لا ينتهي بتقديم مساعدات خيرية ومن مراقبة الهجرة غير القانونية. وينبغي لهذه المشاركة المبدعة أن تعترف أيضا بالطبيعة التكافلية لعالمنا والكيفية التي يؤثر بعضها بها على بعض في نهاية المطاف. إن مساعدة الجنوب على الانتعاش ليست مجرد عمل من الأعمال الخيرية، ولكنها عمل يبني أسس عالم أكثر أمنا واستقرارا. لقد وجهنا نداء بالعمل في مؤتمر الأمم المتحدة التاسع للتجارة والتنمية (الأونكتاد التاسع) الذي عقد في ميدراوند بجنوب أفريقيا في أوائل هذا العام. ولا بد لنا من أن نكرر تأكيد هذه الدعوة اليوم.

إن تنزانيا، شأنها شأن بقية البلدان النامية، عاقدة العزم على التصدي لمسؤولياتها تجاه التنمية الاقتصادية والبشرية. ومع ذلك، فإننا لا نستطيع تحقيق التقدم الحقيقي في الوقت الذي يواصل فيه حجر

الالتزامات التي قطعت هناك نصا وروحا. وما لم تعالج قضية الفقر معالجة شاملة، فلا يمكننا تحقيق السلام الحقيقي والدائم. ويجب أن نعيد خطة التنمية إلى قلب فلسفة الأمم المتحدة وعملها.

ويعتبر عالمنا إلى حد كبير عالما مسالما نظرا لأنه لم تندلع فيه حرب عالمية ثالثة. ولكن الأمر يختلف بالنسبة لمن تهددهم الصراعات الإقليمية، وضحايا القمع والإجحاف، ومن يعيشون في الفقر المدقع وسط عالم ينعم بالوفرة، فإن العالم في نظرهم يعاني من حالة حرب. ويشكل كل هؤلاء الناس معا الجزء الأكبر من سكان العالم، وعلى الأمم المتحدة أن توليهم اليوم الاهتمام الذي يستحقونه. فلا يمكن لأممنا المتحدة أن تتكلم عن عالم مسالما عندما يؤدي الصراع والفقر إلى تقويض مستقبل أطفالنا وحققهم في النمو بوصفهم أطفالا، وعندما يؤدي البؤس في المدن إلى نشر الفوضى في المجتمعات المحلية. يجب السعي إلى تحقيق السلام بشكل شامل، آخذين في الاعتبار هذه التهديدات التي توازي - إن لم تكن تفوق - التهديدات للسلام داخل المجتمعات وفيما بين البلدان.

إن احساسنا الجماعي بالعار إزاء الفقر الموجود وسط هذه الثروات ينبغي أن يجد تعبيراً عنه في عملنا المشترك للنهوض بالتنمية. واليوم فإن مبادرات إنمائية عديدة تمطر العالم النامي. ونحن مدعوون إلى العمل بكد أكثر وإلى تحرير اقتصاداتنا وخفض الإنفاق الحكومي، ووضع سياسات سليمة للاقتصاد الكلي، والنهوض بالقطاع الخاص، واتخاذ عدد كبير من التدابير الأخرى. وقد قامت بلداننا بكل هذا بشكل ثابت، وكثيرا ما كان يحدث هذا بتكلفة اجتماعية باهظة بدرجة لا يمكن أن تقبلها البلدان المتقدمة النمو في اقتصاداتها.

ولقد فعلنا ذلك ونحن نعلم أننا نحن الذين يتعين علينا في نهاية المطاف أن نتصدى بجسارة لمشاكلنا. والواقع أننا نسلم بأنه ينبغي أن تزداد قدرتنا التنافسية في السوق المالية، وأن تحقق حكوماتنا مزيدا من الفعالية. إننا بحاجة إلى استخدام مواردنا بشكل أرشد؛ ونحن بحاجة أيضا إلى مكافحة إهدار الموارد والفساد في الحكومات؛ كما أننا بحاجة إلى تبسيط عملياتنا البيروقراطية، وتحرير اقتصاداتنا، وفتح أسواقنا

أريدت له الفعالية. وفي مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو في سنة ١٩٩٢ اتفقتنا جميعا على أن الفشل في تطوير مصادر الطاقة المستدامة والنظيفة يثير مشاكل لنا جميعا، الغني منا والفقير. واجتثاث الغابات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا سيؤثر على البلدان المعنية وغير المعنية على السواء. وما دامت ٩٢,٨ في المائة من احتياجات تنزانيا من الطاقة تأتي عن طريق خشب الوقود فلا سبيل إلى أن تتمكن الحكومة من حماية الغابات الطبيعية إن لم تتوافر مصادر بديلة للطاقة بأسعار محتملة. ومن صالح البشرية جمعاء وصالح الأجيال المقبلة تيسير توفير المصادر البديلة والرخيصة والمستدامة والنظيفة لكل الناس.

وتشعر تنزانيا بالقلق إزاء عدم إحراز التقدم في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للسلام للصحراء الغربية. ولا يستطيع المجتمع الدولي بل ولا يجب عليه أن يتراجع عن هذه المهمة التي لم تكتمل. وعلينا أن نعيد تأكيد حق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، ولتحقيق ذلك علينا دعم إجراء استفتاء حر ونزيه. ونحن نحث الجانبين، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو على الشروع في محادثات مباشرة يمكن أن توجد مناخ الثقة وتتيح استئناف تنفيذ خطة التسوية.

ونود أن تبقى آمالنا ماثلة بالنسبة للحالة في الشرق الأوسط. وندعو بإلحاح إلى التنفيذ السريع والصارم لاتفاقات السلام. وتحمل الحكومة الاسرائيلية مسؤولية خاصة في هذا الصدد. فقد وصلنا إلى وقت ظننا فيه أن أحلامنا بالتعايش السلمي بين الشعب الفلسطيني والشعب الاسرائيلي على وشك أن تتحقق. ونحن نشني على جميع من نذروا أنفسهم لتعزيز عملية السلام. ونحث جميع الأطراف على مزيد من ضبط النفس وعلى أن تقبل بأن أشد الطرق سلامة لتحقيق السلام والأمن المستدامين هي المفاوضات.

وأنتقل الآن إلى أزمة بوروندي. فنحن نرى أن دورنا في بوروندي ليس كرما وإنما هو واجب - واجب مساعدة اخوتنا وأخواتنا على الابتعاد عن حافة التدمير المتبادل إلى موقع الحوار الوسط والتوفيق السياسي والمصالحة الوطنية. وقد بدأنا جهودنا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، وتحولنا بالتدريج إلى

الرحى للديون الخارجية خنقنا وخنق جهودنا من أجل الانتعاش والنمو. لا بد من معالجة قضية الديون الخارجية التي لا تحتمل بشكل عاجل إذا أريد لمشاركتنا المبدعة أن تجني ثمارها في مكافحة الفقر العالمي.

لقد نوقشت مقترحات عديدة لتخفيف عبء الديون خلال الزمن. ونحن نعترف بهذه المبادرات ونقدرها، بما في ذلك المقترحات الأخيرة المتعلقة باتخاذ تدابير استثنائية لتخفيف حدة الديون لمجموعة مختارة من البلدان المطحونة بشدة بالديون. ومع ذلك تبقى حقيقة أنه لا يوجد أي عمل شامل وشيك الحدوث، باستثناء تدابير محدودة اتخذت من جانب واحد على أساس كل حالة على حدة. ويبقى من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة وشاملة لتخفيف عبء هذه الديون، بما في ذلك إلغاء ديون أقل البلدان نموا، التي تلتهم التزاماتها لخدمة الديون كل إيراداتها. فعندئذ فقط يمكننا أن نأمل في حدوث تحول اقتصادي لها. ومن شأن اقتران عمليتي إلغاء الديون والوصول إلى الأسواق أن يمكن بلدانا مثل تنزانيا من الاستعادة من سوق مالي عالمي محرر والتعجيل بمعدل سير التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها.

وثمة عبء ثقيل آخر على البلدان النامية وخاصة تلك التي لا تملك مصادر الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري وهو عبء تكاليف مدخلات الطاقة اللازمة للتنمية. وفي هذا الصدد أود أن أحيي مؤتمر القمة العالمي المعني بالطاقة الشمسية الذي عقد في ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في هراري والذي ساعد في تركيز الاهتمام السياسي العالمي على الاحتياجات العاجلة والضرورية إلى توفير مصادر للطاقة مستدامة ونظيفة ويعول عليها، لجميع سكان العالم بمن فيهم ٤٠٠ مليون بيت و ٢,٤ مليار شخص في العالم النامي لا يحصلون في الوقت الراهن على الكهرباء. وكلنا يعلم أنه بلا كهرباء لن تلوح في الأفق أي تنمية سريعة لتلك المجتمعات.

وقد وافقت قمة هراري على إطار لبرنامج للطاقة الشمسية عشري السنوات. وعلينا جميعا أن نقدم الدعم السياسي الذي يستحقه البرنامج ويحتاجه إذا

السياسية في منطقة البحيرات الكبرى بأسرها. وفي الوقت الذي تتقدم فيه رواندا باطراد على درب الإنعاش فإن جراح الحرب والإبادة الجماعية لم تلتئم بعد. وهذا البلد محتاج إلى التضامن والدعم من المجتمع الدولي.

ومن بين العواقب الوخيمة للصراع في المنطقة التشريد البشري الجماعي حتى أصبح اللاجئون يشكلون اليوم عبئا هائلا على البلدان المجاورة. وتستضيف تنزانيا حاليا أكثر من مليون لاجئ من رواندا وبوروندي. وأصبحت آثار وجودهم بهذه الأعداد الكبيرة في أماكن محدودة آثارا فادحة من حيث تخريب البيئة وتزايد انعدام الأمن وانتشار الجريمة والعبء الاجتماعي والاقتصادي الذي يفرضونه على المجتمعات المضيفة. والواقع أن كرم التنزانيين التقليدي يضعف ضعفا شديدا جدا.

ونحن نقدر عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسائر الوكالات الإنسانية في سبيل توفير الحماية والإسعافات للاجئين. وما قدمته هذه مفيد جدا ولكنه لا يكفي للتعويض عن الأعباء التي يلقيها اللاجئون على عاتق مجتمعاتنا. ونحن نطلب إلى المجتمع الدولي باسم التضامن الإنساني مضاعفة مساعدته بغية تلبية الاحتياجات العاجلة لهؤلاء اللاجئين وفي الوقت نفسه التصدي للآثار البعيدة المدى المصاحبة لاستضافتهم. وعلينا في المقام الأول أن نساعد رواندا وبوروندي على معالجة الأسباب الجذرية لهذا التشريد البشري. ويجب أن يكون الهدف النهائي هو عودة اللاجئين الطوعية إلى بلدانهم الأم. وبالنسبة لنا فقد أصبح من بين أولوياتنا إيجاد بيئة تيسر عملية العودة إلى الوطن.

ونرى في ليبيريا والصومال وفي أماكن أخرى من العالم حاجة ماسة إلى الشجاعة وفن الحكم للانتصار على إغراءات الأحادية السياسية وتشجيع الحوار وزيادة التضامن الإنساني. والشجاعة على الارتفاع فوق التحيزات والمخاوف عميقة الجذور. والشجاعة على الابتعاد عن المظالمة التقليدية التي جعلت الصراع متوطنا في بعض بقاع العالم، هي مفتاح الدخول إلى عهد جديد من الحوار والتوفيق السياسي والوفاق الوطني. ولقد رأينا كيف تستطيع هذه

مهمة إدخال القوى السياسية إلى ساحة الحوار الدائم مع الرئيس السابق مواليمو يوليوس نيريري في إطار محادثات موانزا. ولم يكن الانقلاب العسكري في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ عملا غير قانوني وغير دستوري فحسب بل هو أيضا تقويض للجهود المبذولة في المنطقة لتعزيز الحوار واستعادة السلام إلى ذلك البلد المعذب إلى أقصى الحدود. والانقلاب لم يلق قبولا من جميع القادة الإقليميين ونحن نطالب بالعودة إلى الشرعية وإلى التسوية السياسية بالتفاوض بما يضمن الديمقراطية وأمن الأقليات.

وللتعجيل بعملية الامتثال، فرضت المنطقة جزاءات اقتصادية على بوروندي. وستظل هذه الجزاءات سارية إلى أن يستوفي الحكام العسكريون في بوجومبورا جميع الشروط التي وضعت في أروشا؛ وهي شروط معقولة تتعلق باستعادة الجمعية الوطنية، وهي المؤسسة الديمقراطية ذات الشرعية التي تستمد ولايتها من الشعب البوروندي؛ ورفع الحظر عن الأحزاب السياسية في البلد؛ واستئناف المفاوضات السياسية غير المشروطة مع جميع أطراف الصراع. وقد أوضحنا في الوقت نفسه للشعب البوروندي أن المقصود بالجزاءات ليس إلا ضمان امتثال قادته العسكريين لهذه الشروط، ولا شيء غير ذلك. وإذا تم هذا فإن تنزانيا والمنطقة، بل والمجتمع الدولي، أكدوا جميعا استعدادهم لاستئناف المساعدة والتعاون في عملية استعادة السلام وإعادة بناء ذلك البلد. ونستطيع جميعا أن نتعهد بالمساعدة، ولكن تحدي صنع السلام تحد لا يستطيع تدعيمه سوى الشعب البوروندي ومن يدعون بالحق في قيادة هذا البلد. ويقع عبء إحلال السلام في بلدهم على عاتقهم هم، ومفتاح الحل المستدام في أيديهم؛ وكل ما نستطيعه هو المساعدة.

وفي الوقت نفسه علينا، نحن الجيران وبقية المجتمع الدولي، مسؤولية لا مفر منها لإنقاذ الشعب البوروندي من تدمير ذاته. ولا نستطيع أن نقف مكتوفي الأيدي ونشاهد إدامة التقتيل والتردي المطرد في الحالة الأمنية والكارثة التي جلبوها للبلد والمنطقة دون الإقليمية

ونحن في سعينا إلى مساعدة الشعب البوروندي نفتني مسار الحوار ونظل مشغولين بضعف الحالة

وكان إنشاء الأمم المتحدة بوحى من التضامن الإنساني الذي سعى العالم للنهوض به في العقود الخمسة الأخيرة. وهذا التضامن هو الذي دفع بدولنا للاجتماع هنا في العام الماضي للاحتفال بذكرى قيام المنظمة. وإن ما يجمع بين دولنا بالرغم من تنوعها، هو الرابطة المشتركة والتضامن الذي نشعر به تجاه بعضنا البعض بوصفنا بشرا.

وإننا نحتاج اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى التضامن من أجل التصدي للعدد الهائل من المشكلات التي نواجهها معا: مشكلات الفقر والتخلف، والسلم والأمن، والعدالة وحقوق الإنسان، ونزع السلاح والبيئة والإرهاب الدولي والاتجار بالمخدرات، ومشكلات أخرى كثيرة. وجميع هذه المشاكل تتطلب عملا دوليا مشتركا ومنسقا. وأولئك الأكثر قوة بيننا يحاولون حل هذه المشكلات من طرف واحد، ولكن لكي تؤدي جهودهم أكلها، فإنهم أيضا بحاجة إلى تعاون الجميع. ولهذا فإنني أدعو هذه الجمعية للاضطلاع بمهمة إعادة اكتشاف التضامن الإنساني وبناء هياكل للشراكة العالمية، وتحقيق العالم الأفضل الذي كان الآباء المؤسسون لهذه المنظمة قد بدأوا بإنشائه قبل ٥١ سنة.

وكزعيم أفريقي، أود أن اختتم خطابي بالإشادة بالأمين العام للأمم المتحدة وتأييده على مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا والتي أعلنها في ١٥ آذار/مارس من هذا العام، وهي المبادرة التي تسعى إلى الاضطلاع بعمل منسق يشمل منظومة الأمم المتحدة بأكملها على مدار ١٠ سنوات لمعالجة الاحتياجات الإنمائية الفريدة للقارة الأفريقية. ويحدوني الأمل في أن تستفيد هذه المبادرة التي تأتي في أعقاب انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، في الالتزامات المقطوعة في هذا المؤتمر وأن يتولد عنها نوع من التأثير فقدناه لفترة طويلة في إعلانات وخطط عمل مؤتمرات القمة السابقة.

وأفريقيا قارة عريقة وذات تاريخ غني. وحبابها الله بوفرة من الموارد البشرية والطبيعية. ولدي آمال كبيرة بالنسبة لأفريقيا، ولأنني جزء من قيادتها الجديدة، فإنني أتعهد بالعمل مع كل من يشاطرنى قناعتى بأن أفريقيا في موقع يؤهلها للقيام بالتجديد

الشجاعة وفن الحكم أن يغيرا العداوات القديمة وأن يعتمدا على واقعية مصيرنا المشترك باعتبارنا كائنات بشرية. ومن أمثلة هذه الحالات الشرق الأوسط والبوسنة والهرسك وجنوب أفريقيا وأنغولا. والصعوبات باقية، ولكننا اتخذنا قرارا لا يمكن عكسه، وبإصرارنا يمكن أن نحافظ على اطراد خطواتنا نحو السلام في هذه المناطق وفي غيرها من أنحاء العالم. وقد أدت الأمم المتحدة دورا رئيسيا في هذه المهمة. ويتعين أن تؤدي دورا، ربما أكبر منه، في توطيد التقدم نحو السلام.

ولأسف لم يبشر انتهاء الحرب الباردة بربيع السلام الجماعي وتفتح زهور التعاون الدولي. فالعالم لا يزال منقسما، حتى وإن لم يكن على المسائل الايديولوجية - بين المسلحين وغير المسلحين. والترسانات النووية الهائلة لا تزال موجودة وإدخال التحسينات الالكترونية عليها متواصل دون فتور. والآمال في السلام الجماعي معرضة لأن تحببها أحادية المسلحين بأشد الأسلحة فتكا. ويعرب بلدي عن قلقه إزاء الانتشار الرأسي لأسلحة الدمار الشامل والرغبة الجامحة لدى الحائزين عليها في ترشيد حيازتها. فهذا كله يقوض أركان السلام.

ومنذ سريان اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ قبل عامين، شهدنا إنشاء المؤسسات المختلفة التي توختها الاتفاقية. ومن دواعي سرورنا أن ظهر أخيرا تحرك إيجابي نحو ضمان الاستخدام المقنن للمحيطات ومواردها لخير جميع الناس في أنحاء العالم. وتعلق حكومة تنزانيا أهمية كبيرة على ضمان أن تشكل السلطة الدولية لقاع البحار في سنوات تكوينها بحيث تيسر الاضطلاع بمسؤولياتها بالطريقة المتوخاة في الاتفاقية واتفاق تنفيذها لعام ١٩٩٤.

إن إنشاء المحكمة الدولية لقانون البحار قد أضاف عنصرا هاما للاتفاقية، وشكل انتخاب قضاتها في آب/أغسطس الماضي علامة بارزة أخرى في أعمال الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نعبر عن تقديرنا للدول الأطراف في اتفاقية قانون البحار لانتخابها مواطنا تنزانيا، هو الأونرايل س. واريوبا، كأحد قضاة المحكمة. ونتوجه بالتهنئة لجميع أعضاء المحكمة على الثقة التي وضعت فيهم للاضطلاع بهذه المهمة التاريخية.

إلا أن الهتاف والابتهاج قد خمدوا الآن، والذكريات الحية للاحتفالات بالذكرى الخمسين بدأت تذوي وأجبرت البلدان الصغيرة مثل بلدنا، سانت لوسيا، على مواجهة حقائق البقاء - وهي حقائق أقسى بكثير مما وعدت بها الذكرى.

وسيكون من الصعب تناسي المبادئ السامية التي طرحت أثناء الذكرى السنوية، والحماسة التي عمت الاحتفال بالتصفية التاريخية لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا واستعادة الديمقراطية في هايتي. ولم يكد صدق البيانات التي أقيمت في هذه القاعة أن يتلاشى، وما كادت أضواء هذه القاعة أن تخبو، حتى بدأ بلدي سانت لوسيا وشقيقاته جزر البحر الكاريبي يشعر بأثر الضربة الكبيرة التي وجهها العداء الدولي لترتيبات تسويق سلعة التصدير الأساسية لدينا، أي الموز، في بلدان الاتحاد الأوروبي، وهي ترتيبات تجسدت في المعاهدة المنشئة لاتفاقية لومي الرابعة بين الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية ودول البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

ودائما ما يتولد عن واقع الحجم والضعف وعي وادراك، ونوع من المقاومة في الدول الصغيرة يجعلها رابطة الجأش إزاء المحن. وعليه، فإننا سنواصل تأييد المثل العليا لهذه المؤسسة، إلا أننا يجب أن نركز اليوم على الخيارات الصعبة المطروحة علينا نتيجة قصر النظر لدى بعض كبار الدول التجارية.

وفي الدورة التاريخية الخمسين لهذه الجمعية، انتهزت سانت لوسيا الفرصة لكي توضح لدول العالم، الآثار الوخيمة المترتبة على اقتصاداتنا الكاريبية الصغيرة إذا استمرت بعض البلدان في عزمها على تحدي نظام الموز الأوروبي من خلال تنفيذ الإجراء المترتب على الفرع ٣٠١ في منظمة التجارة العالمية. وتواصل الولايات المتحدة نفسها الآن متابعة هذا الإجراء استجابة لطلب تقدمت به بعض الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات التي تعمل في هذا الميدان، وحذت حذوها بلدان أخرى من كبار منتجي الموز.

والمعركة الآن على أشدها داخل منظمة التجارة العالمية، غير أن ظروف الحرب ليست متكافئة

السياسي والاقتصادي، والإصلاح وإعادة البناء من أجل التنمية. ومعا نستطيع أن نحقق الحلم بقارة أكثر سلما وأكثر تطورا وأوفر احتراما. ومعا نستطيع أن نحقق الحلم بعالم يقترب بدرجة أكبر من أي وقت مضى من المثل العليا التي حددها الميثاق منذ أكثر من ٥٠ سنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة على الخطاب الذي أدلى به لتوه.

اصطحب السيد بنجامين وليم مكابا، رئيس جمهورية تنزانيا، من قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

خطاب صاحب السعادة الأونرابل فون لويس، رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والتنمية والخارجية والداخلية والإعلام في سانت لوسيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والتنمية والخارجية والداخلية والإعلام في سانت لوسيا

اصطحب الأونرابل فون لويس، رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والتنمية والخارجية والداخلية والإعلام في سانت لوسيا إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب برئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والتنمية والخارجية والداخلية والإعلام في سانت لوسيا صاحب السعادة الأونرابل فون لويس، وأدعوه للإدلاء ببيانه أمام الجمعية العامة.

السيد لويس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل سنة خلت، اجتمع ممثلو الدول الأعضاء في هذه القاعة المشرفة ورددوا أهازيج المديح تكريما للذكرى الخمسين لهذه المنظمة المهيبة. وقبل سنة، واجهنا تحديات نظام عالمي متغير وانبلاج فجر ألفية جديدة بشجاعة وأمل اعتقادا بأن مثلها النبيلة ستكون نبراسا لأعمال الدول، كبيرها وصغيرها، في علاقاتها مع زميلاتها الدول الأعضاء.

تحرير التجارة من كل القيود لا تطبق على نحو صارم تلك الفلسفة. إذ أن بعضها يمنح دعماً هائلاً إلى مزارعيها من أجل السماح لهم بمواصلة الإنتاج، ومع ذلك يشكون بأن صغار مزارعينا ليسوا من المنتجين الأكفاء.

وبالتالي، يتعين على المجتمع الدولي أن يضع أحكاماً تراعي الاحتياجات الخاصة للدول الصغيرة في هذا النظام الدولي السريع التغير. وعند قيام تجارة حرة في مناطق تمتد عبر القارات وتشمل نصفي الكرة الأرضية، يجب أن تكون هناك أحكام خاصة بالنسبة للاقتصادات الصغيرة جداً لبلداننا، ولا سيما في المناطق التي توجد بها دول جزرية نامية صغيرة. وفي هذا المقام، نرحب بما أسفرت عنه المناقشات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة المقترحة للأمر يكتين من تشكيل فريق عامل معني بالاقتصادات الصغيرة لتسهيل مشاركة الاقتصادات الصغيرة في تلك العملية.

ورغم الملامح المتغيرة للنظام الدولي، لم تتغير القوى التي تهدد وجود تلك الدول. ولا تزال الدول الجزرية الصغيرة هشة للغاية، وعلى سبيل المثال، في مواجهة الكوارث الطبيعية، وما زالت بعض اقتصادات زميلاتنا من الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي تحاول الانتعاش والتخلص من آثار أعاصير السنة الماضية المدمرة. ولدينا في جزيرة مونتسيرات مثال حي على حجم الضرر الذي يمكن أن تسببه كارثة طبيعية، وفي هذه الحالة الأنشطة البركانية المستمرة، على الاقتصادات الجزرية النامية الصغيرة.

إن محنة ذلك الإقليم الصغير هائلة ولكنها تعتبر أيضاً رمزا قويا على نحو مأساوي يؤكد السبب الذي لا يمكن بموجبه تجاهل الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية النامية الصغيرة، عندما يسعى المجتمع الدولي إلى تحديد قواعد وعلاقات اقتصادية جديدة للألفية الثالثة. ولهذا يجب أن يأخذ المجتمع الدولي والمؤسسات الاقتصادية الدولية بعين الاعتبار أنها بينما قد صنفت البعض منا كبلدان نامية متوسطة الدخل، وبالتالي لم تعد تتطلب تدفقات من المعونة التساهلية، فإن المؤشرات الاقتصادية المستخدمة للتوصل إلى هذه التصنيفات لا يمكن أن تخفي الواقع المستمر الذي يؤكد هشاشة هذه البلدان.

وساحتها ليست مستوية. فعلى سبيل المثال، وبناء على طلب المدعين، حرمت بلدان الكاريبي الصغيرة من المشاركة في جلسات الاستماع أثناء المناقشة العامة التي جرت في منظمة التجارة العالمية، بالرغم من أننا سنكون أكثر المتضررين من الحكم الذي تصدره منظمة التجارة العالمية، مهما يكن ذلك الحكم.

فالحرب الدبلوماسية التي تشن ضد ترتيبات التسويق المتعلقة بتصدير سلعتنا الرئيسية، باسم حرية التجارة، تؤكد للدول الصغيرة انعدام الحس لدى بعض المشاركين في عملية العولمة وتحرير التجارة التي تجتاح المجتمع الدولي الآن. إن عملية تجاهل الظروف الخاصة للدول الصغيرة والضعيفة مثل سانت لوسيا ومناطق مثل منطقة البحر الكاريبي، من شأنها أن تسرع بتهميش هذه الدول وتلك المناطق.

وليكن مفهومنا أننا لسنا ضد عملية التغيير في التجارة العالمية، أو عولمة الاقتصاد العالمي، أو التكامل الاقتصادي للقارات، وهي عملية تمضي في طريقها الآن. ولا نريد أن نكون رجعيين في نظرنا إلى النظام الدولي الناشئ ومن ثم فإننا نرحب بهذه الاتجاهات. ولكن من حقنا، باسم الشعوب التي نمثلها، وباسم شعوب جميع الدول الصغيرة، أن نوضح المخاطر التي تسببها هذه الاتجاهات للاقتصادات النامية والصغيرة إذ لم تنشأ آليات تعويضية. ونحن بحاجة إلى أن نخبر العالم بأن هذه الاتجاهات، وهذه التغييرات في الشؤون الاقتصادية الدولية، لم تقلل من هشاشة الدول النامية الصغيرة، بل عمقتها في بعض الحالات. ونحن بحاجة إلى أن نذكر هذه الهيئة بأن المجتمع الدولي وهو يسعى من أجل أن يصمم نظاما اقتصاديا عالميا جديدا، من الأهمية بمكان ألا تغيب عن باله الاحتياجات الخاصة للدول الصغيرة، ولا سيما البلدان الجزرية النامية الصغيرة.

ولا يمكن أن يكون السعي المتواصل من أجل تجارة حرة هو الفلسفة الموجهة لدولنا الأعضاء. ولا يمكن قبول تجارة حرة غير مقيدة تهبط ببعض الدول الأعضاء، ولا سيما تلك الدول ذات الاقتصادات المفتوحة الصغيرة، إلى وضع تقف فيه موقف المتفرج والمعاناة، بل أن هذا ليس مقبولا بدرجة أكبر عندما ندرك أن بعض تلك الدول التي تدافع ببسالة عن قضية

الأراضي؟ ألم يحن الوقت لتحقيق سلم دائم في أرض تعني الكثير بالنسبة لكثيرين من البشر؟ ولكن الطريق إلى سلم حقيقي لن يتحقق إلا من خلال الحوار والمصالحة، ونحث جميع الأطراف على العودة إلى هذا الطريق، لأن أي شيء لا يقوم على هذا الأساس لن يكتب له البقاء.

وبينما تواصل سانت لوسيا تأييد توحيد الصين، فإننا لا نزال نرى أن تايوان يجب أن تعطى الفرصة للمشاركة والإسهام في أعمال الأمم المتحدة. إن في تايوان ديمقراطية نامية ونشطة، وهي قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه هذه المؤسسة. وبوصفها اقتصادا على مستوى عال من التقدم، فهي قادرة أيضا على الإسهام في نمو الاقتصادات الأخرى الأصغر والأقل نموا في العالم. وفي الوقت الذي خفضت فيه الدول، التي ساعدت تقليديا التنمية الاقتصادية لبلدانها، مستوى ونوعية دعمها بقدر كبير لا يجب إغفال البحث عن موارد جديدة للمساعدة. ونحن واثقون بأن هذه الهيئة يمكنها أن تجد آلية خلاقة يمكن من خلالها لتايوان أن تشارك في برامج المنظمة. ولا يجب أن تحول المشاركة في أعمال الأمم المتحدة بأي حال من الأحوال دون عملية التوحيد.

ونأمل ألا تختتم هذه الدورة الحادية والخمسون دون إحراز تقدم ملموس في تصحيح التشكيل غير العادل لمجلس الأمن. وستواصل سانت لوسيا العمل داخل منطقتنا وفي المجموعات الأخرى من أجل تحقيق هدف تعزيز العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، وإضفاء الطابع المؤسسي على عملية الإحاطة الإعلامية والمشاورات وتطوير قدر أكبر من الشفافية وإمكانية التنبؤ.

وإن سانت لوسيا، باعتبارها دولة صغيرة أدركتها ديناميات العولمة وتحرير التجارة، تتطلع بشوق وأمل إلى مبادئ ومثل الأمم المتحدة لكي تقدم لها بعض التشجيع وبعض الحماية وقدر من الأمن ونحن ندخل القرن الجديد تحدونا الريبة والشك. ويبدو أن جميع المؤشرات التي تعلن عن اقتراب هذا العصر الجديد، تدلنا على أن الدول الصغيرة يجب أن تجد طريقها إلى التنمية من خلال عملية التكامل.

ومع ذلك، سنواصل في إطار نواحي القصور الشديدة المتعلقة بالحجم والموارد، تنوع هيكله اقتصاداتنا وإعادة هيكلتها من أجل زيادة الكفاية والانتاجية والتكيف مع الحقائق الجديدة. وسوف نعتمد في هذا المقام على دعم الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

وهناك دول أخرى في منطقة البحر الكاريبي تستحق حالاتها الخاصة أيضا اهتماما خاصا من جانب هذه الهيئة. ونحث سانت لوسيا مرة أخرى المجتمع الدولي على زيادة مساعدته التقنية والاقتصادية والمالية إلى هايتي لتعزيز التنمية والاستقرار في ذلك البلد الشقيق لنا. ولا يجب أن يؤدي انتهاء بعثة الأمم المتحدة إلى التقليل من الدعم الإنمائي الدولي لهايتي. بل أن الحاجة أمس إلى هذا الدعم الآن من أجل حفظ وتعزيز المكاسب المحرزة في استعادة الديمقراطية التي لا تزال في مهدها وتعزيز استقرارها الهش.

وتنضم سانت لوسيا، مرة أخرى، إلى زميلاتها من دول البحر الكاريبي في المطالبة بإنهاء الحصار الاقتصادي على كوبا. ولم تسفر هذه العقود الثلاثة من الحرمان عن تحقيق الديمقراطية. ويعتبر الحظر الاقتصادي على كوبا سياسة لا يمكن وصفها بأنها تنتمي إلى هذه الحقبة ولهذا فقد أن الأوان لكي نجرب البديل الأكثر فعالية والقائم على الحوار والتناقش والانفتاح.

وفي المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، ابتهجنا بالدفعة الجديدة التي قدمت لإعادة تنشيط وتنمية أفريقيا، ونشجع الدول الأعضاء على مواصلة دعم هذه المبادرة. ولكن يحزننا استمرار الاضطرابات العرقية في بعض مناطق القارة، تلك الاضطرابات التي لا تؤدي إلا إلى عرقلة عملية التنمية التي تحاول الدول الأعضاء تعزيزها. ولهذا نحث الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في أفريقيا على استحداث آليات من أجل التوفيق فيما يتعلق بهذه الصراعات.

وتود سانت لوسيا أيضا أن تعرب عن قلقها العميق إزاء عودة الصراع أخيرا في الشرق الأوسط. ألم يحن الوقت لإنهاء المعاناة، ولوقف الألم؟ ألم يحن الوقت لوقف إراقة دماء الشعب العادي في تلك

التي أكدتها الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة. فحجمنا الصغير لن يمنعنا من السعي إلى إحلال الديمقراطية والسلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير المالية، والتخطيط والتنمية، والخارجية، والداخلية والإعلام في سانت لوسيا على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطحب الأونرابل فون لويس، رئيس الوزراء ووزير المالية، والتخطيط والتنمية، والخارجية، والداخلية، والإعلام في سانت لوسيا، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون في موزامبيق، سعادة السيد ليوناردو سانتوس سيماو.

السيد سيماو (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بالنيابة عن وفد بلدي وباسمي شخصياً، أن أهنيكم، سيدي، على انتخابكم بالإجماع رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وإنني على اقتناع بأن صفاتكم كدبلوماسي موهوب يكرس نفسه لقضية السلام والتفاهم بين الشعوب ستكفل نتيجة ناجحة لمداواتنا. وإنني أتعهد بتقديم كامل دعم وفد بلدي لكم أثناء اضطلاعكم بالمسؤوليات النبيلة الملقاة على عاتقكم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالطريقة الممتازة التي ترأس بها سلفكم، السيد فريتاس دو امارال، ممثل البرتغال، أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة.

واسمحوا لي أيضاً بأن أشيد إشادة حقة بالسيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، على إسهامه المتواصل، والتزامه الشخصي بمثل السلم والأمن الدوليين.

نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الرابعة لإرساء السلام في ربوع موزامبيق بعد فترة طويلة من الغموض والشكوك التي أحاطت بتاريخنا. لقد كانت فترة مليئة بالتحديات والتضحيات الكبرى، ولكنها أيضاً مليئة

ونحن كدولة لدينا سجل راسخ في محاولة إيجاد روابط عميقة وهامة بين جميع الدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي والجماعة الكاريبية. وفي كل من المنظمتين، نواصل بناء آليات ومؤسسات قادرة على البقاء وتحقق توطيداً ملموساً لمختلف وحدات الجماعة الكاريبية. وقد تقدمنا حتى إلى أكثر من ذلك وشاركنا في بدء مبادرة شجاعة، هي رابطة الدول الكاريبية. وتتجاهل تلك الرابطة حواجز العنصر واللغة والثقافة وتسعى إلى توحيد جميع البلدان التي تقع على حدود البحر الكاريبي وتشكل جزءاً منه.

ونحن نحث هذه المنظمة، من خلال مختلف وكالاتها، على مواصلة توفير الدعم لجهود التكامل الإقليمي التي تبذلها البلدان النامية. وفي مناسبات عديدة في الماضي، ساعدت بعض وكالات الأمم المتحدة من خلال أعمالها على تعزيز بعض خطط التكامل الاقتصادي الإقليمي هذه وإعطائها قوة دفع من أجل التحرك إلى الأمام. وستواصل سانت لوسيا، من جهتها، السعي لتحقيق اتحاد أوثق بين شعوب ودول منطقة البحر الكاريبي لأن هذا هو الأساس المنطقي الوحيد لبقائنا. وهو السبيل المؤدي إلى النهوض بنوعية حياة شعوبنا.

وإن المحنة التي يواجهها بلدنا نتيجة تلاعب نظام سوق الموز الأوروبي والضغط غير المبررة التي تمارس بفعل أنشطة بعض الدول على تلك السوق، هي محنة تبعث على اليأس. ونود أن نذكر الجمعية بأننا نعتمد على مبادئ ومثل هذه الهيئة للوقوف بحزم إلى جانب البلدان الصغيرة والضعيفة، وإحباط مخططات بعض الشركات المتعددة الجنسيات التي تهدد أرزاقنا. ونؤكد من جديد دعوتنا إلى الأمم المتحدة من أجل وضع إطار لعمليات الاستعراض والأنظمة على الصعيد الدولي وذلك فيما يتعلق بأنشطة وسياسات الشركات عبر الوطنية التي تشغل أبعاداً هائلة في التجارة العالمية.

وإنني أثنى، سيدي، على ارتقائكم سدة رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، وأتعهد بدعم سانت لوسيا لكم في تحمل المسؤوليات الضخمة الملقاة على عاتقكم بنجاح. ويتعهد بلدي أيضاً بالجدية المألوفة عنه بمساعدة الأمم المتحدة في تنفيذ أهداف الميثاق وتعزيز روح الحرية والاستقلال، وهي الروح

الأسلحة وتدميرها في جميع أنحاء البلد، والتصدي للجرائم عبر الوطنية، لا سيما الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال.

وفضلا عن ذلك، لا تزال إزالة الألغام تشكل واحدة من الأولويات العليا لحكومتنا، وإزالة الألغام بالنسبة لنا ليست نهاية بحد ذاتها، بل هي عملية نعتبرها جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية الشاملة. وتمثل سياستنا، حيثما أمكن، في تنشيط الانتاج الزراعي والأنشطة المتعلقة به حالما تتم إزالة الألغام. ومع ذلك، نظرا لضخامة مسألة الألغام البرية في موزامبيق نتيجة سنوات عديدة من الصراع، يحتاج الأمر إلى موارد إضافية للتصدي بفعالية لهذه المشكلة في السنوات المقبلة، لا سيما ضمن إطار تعزيز القدرة الوطنية على إزالة الألغام.

وأود من على هذا المنبر أن أعرب عن امتناني لجميع البلدان والمنظمات التي تساهم في برنامج إزالة الألغام في موزامبيق. ونحن نتطلع إلى استمرار العمل معا بغرض إزالة هذه الأسلحة المرعبة ليس في موزامبيق وحدها، وإنما أيضا في جميع البلدان المتضررة من هذا الشر. وعليه، وتمشيا مع البيان الذي أدليت به العام الماضي أمام هذه الجمعية، تؤكد حكومتنا من جديد تأييدها الكامل للدعوة إلى وضع اتفاق دولي لمناهضة انتاج الألغام البرية المضادة للأفراد وتخزينها واستعمالها.

ولقد أتمت مؤخرا حكومتنا ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عملية إعادة السكان الموزامبيقيين إلى وطنهم وإعادة توطينهم، بعد أن لجأوا إلى بلدان مجاورة خلال الصراع المسلح. وهذا البرنامج الذي بدأ نتيجة مذكرة تفاهم وقعت مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في آذار/مارس ١٩٩٣ واتفاقات لاحقة، يعتبر أحد أكبر وأنجح برامج إعادة التوطين التي يضطلع بها مكتب المفوض السامي على الاطلاق. وبفضل هذا البرنامج، عاد قرابة ١,٧ مليون موزامبيقي بسلام وعلى نحو طوعي إلى ديارهم الأصلية. ونحن فخورون الآن بالقول إنه لا يوجد موزامبيقيون آخرون يعيشون كلاجئين في الخارج.

بالإضافة بالنسبة لجميع الموزامبيقيين. ومع وجود السلام، نعمل تدريجيا على التئام الجراح التي سببتها الحرب، وديمقراطيتنا الفتية المتعددة الأحزاب آخذة في الازدهار وفي تعميق جذورها. وتقوم الجمعية التشريعية للجمهورية، وهي برلماننا بعقد اجتماعات بصورة منتظمة، الأمر الذي يرمز إلى رغبتنا الجماعية في العمل معا من أجل توطيد السلام، وإعادة الإعمار الوطني، وإشاعة الديمقراطية. كذلك يجري بذل الجهود من أجل تنفيذ البرنامج الحكومي الخمسي وهو البرنامج الذي لا يزال يتضمن أهدافنا الرئيسية المتمثلة في خفض مستوى الفقر المدقع، مع التركيز على التعليم والصحة والتنمية الريفية وتوفير فرص العمل.

وفي الوقت نفسه، تجري الاستعدادات بغرض البدء بإجراء انتخابات بلدية في العام المقبل، مما يكمل العملية التي بدأت في عام ١٩٩٤ بإجراء أول انتخابات عامة متعددة الأحزاب وانتخابات رئاسية. ونظرا للقيود المالية وللقيود الأخرى، فإن الحكومة تتوقع أن تجري الانتخابات البلدية على أساس تدريجي. ومع ذلك، سيتخذ المجلس التشريعي للجمهورية القرار النهائي نفسه، وذلك عقب انتهاء المناقشة الجارية بشأن هذا الموضوع.

والمهم في نظرنا هو أن تجري الانتخابات لأنها تمثل فرصة ليقوم الشعب باختيار ممثليه المحليين، وتحديد وحل المشاكل المحلية، وتحديد احتياجاته وأولوياته وتقوم الحكومة كذلك، على سبيل الاستعجال، بدراسة إنشاء وتعزيز جميع المحاكم المختلفة المنصوص عليها في الدستور بغرض تمكين النظام القضائي من العمل بصورة طبيعية باعتبار ذلك خطوة هامة إلى الأمام في الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، والديمقراطية، واحترام الحقوق والحريات الفردية.

علاوة على ذلك، لا تزال ملتزم التزاما كاملا بكفالة السلامة والأمن على الصعيد العام. ومن أجل هذا الغرض، قدمت حكومتنا مؤخرا إلى البلدان المانحة مشروع اقتراح من أجل البدء بعملية تحديث القدرة التقنية للشرطة، مما يمكن تلك المؤسسة من التصدي بفعالية أكبر للجريمة ومنعها، ومراقبتها، وغير ذلك من تحديات. وتتضمن هذه التحديات استمرار البحث عن

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سليم (تركيا).

غير أن التحديات التي تواجهنا هائلة. ونحن ندرك الصعوبات التي تواجه هذا القطاع من سكاننا والشوط الطويل الذي ينبغي أن نقطعه قبل أن يتسنى لنا أن نقول إنهم ينعمون بالأمن الاقتصادي ويمكنهم الاعتماد على أنفسهم. وهنا تأتي مساعدة المجتمع الدولي التي تمس إليها الحاجة والتي تلقى التقدير.

وبانتهاء عملية إعادة توطين هؤلاء السكان وإعادة تحقيق استقرارهم من جديد حدث تقدم ملحوظ في الانتاج الزراعي. والواقع أن انتاجنا الزراعي في بعض الميادين في موزامبيق هذا العام كان أعلى إنتاج نحققه منذ الاستقلال. والمشكلة الرئيسية التي نواجهها الآن هي مشكلة القدرة المالية على تسويق الفائض من هذا الانتاج وتخزينه تخزينا سليما. ونحن نحتاج إلى دعم لبناء مخازن في إطار برنامج الأمن الغذائي.

وموزامبيق، شأنها شأن بلدان نامية أخرى عديدة، تنفذ برنامجا للتكيف الهيكلي منذ عام ١٩٨٧. والأهداف الأساسية للبرنامج هي، في جملة أمور، وضع وتكييف سياسة البلد على مستوى الاقتصاد الكلي وكفالة الإطار القانوني والتنظيمي السليم لإيجاد اقتصاد سوقي قوي، وتوفير إطار لسياسة تتميز بالشفافية والمساءلة للنهوض بالاستثمار وتخصيص موارد كافية في الميزانية للانفاق على البرامج الاجتماعية، وتوفير الظروف اللازمة لإنشاء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتعزيز الحكم السليم والاستقرار السياسي.

وبعد مرور عشر سنوات تقريبا على تنفيذ هذا البرنامج في ظل ظروف سيئة للغاية تحقق بعض التقدم. ومع ذلك، لا تزال الأهداف العامة غير متحققة، ومنها على وجه الخصوص رفع مستويات معيشة السكان. والواقع أنه في بعض الحالات تدهورت مستويات معيشة العاملين في السنوات الأخيرة، مما يهدد بانحسار التأييد السياسي اللازم لاستمرار الإصلاحات.

واعتبارا من العام القادم سيتعين على موزامبيق أن تفي بالتزامات خدمة ديونها للمؤسسات المتعددة الأطراف، حيث أن هذه الفئة من الديون غير مؤهلة لإعادة الجدولة حتى الآن. ولا شك أن أعباء الديون التي تصاحبها سياسات نقدية شديدة التقييد وغيرها من التدابير ذات الصلة المتبعة في إطار برنامج التكيف الهيكلي سيكون لها أثر سلبي جدا على أداء الاقتصاد الوطني. وما لم تتخذ تدابير لمواجهة هذه الحالة سيكون من الصعب جدا على بلدي مواصلة العمل على تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية المتوخاة واللازمة لتحسين مستويات معيشة السكان. إن حالة مديونية بلدي حرجة للغاية فقد زادت في واقع الأمر بنحو ٦ في المائة خلال العامين الماضيين. وفي عام ١٩٩٤ امتصت خدمة الديون وحدها زهاء ٩٣ في المائة من إجمالي حصائل البلد من الصادرات وشكلت نحو ٢٨,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي ظل الظروف السائدة من المرجح أن يستمر هذا السيناريو لبضع سنوات. ولذلك، تؤيد حكومتي الرأي القائل بضرورة بذل جهد شامل من أجل التصدي بفعالية لمشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا التي تنفذ برامج تكيف هيكلية مؤلمة والتي لا يزال يتسبب عبء مديونيتها في تقويض آفاق نموها بدرجة خطيرة.

ولمعالجة الجانب الثنائي الرسمي من مشكلة الديون، من الضروري أن تنفذ على نحو عاجل شروط نابولي التي اعتمدها نادي باريس لصالح أشد البلدان فقرا وأكثرها مديونية. وفي الوقت ذاته نؤمن بأنه ينبغي للدائنين غير المنتمين إلى نادي باريس ممن لم يقوموا بذلك أن ينظروا في اتخاذ تدابير التخفيف اللازمة للتقليل من معاناة الدول المدينة. والتدابير المعلنة عنها في مؤتمر قمة ليون الذي عقد مؤخرا أتت في حينها تماما. ونحن نتطلع إلى الترحيب بتنفيذها في وقت مبكر.

وفي مناسبة كلامي عن هذا الموضوع أود أن أوجه نداء مشددا من أجل إيجاد شراكة أوثق بين المدينين والدائنين. وقد سرنا مؤخرا أن نلاحظ، على الصعيد السياسي، أن هناك فيما يبدو تضييقا لشواغل البلدان النامية بشأن قضية أزمة المديونية الخارجية. لذلك سنغدو ممتنين امتنانا عميقا إذا ترجم هذا التفهم

فإن المؤتمر الذي عقده مؤخرا الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أعرب عن قلقه إزاء التقدم البطيء والجمود الواضح في تنفيذ بروتوكول لوساكا. كذلك فإن مؤتمر القمة أعرب، في جملة أمور، عن أسفة الشديد إزاء غياب الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) عن الاجتماع. ووجه نداء قويا إلى الاتحاد لكي يفي بالتزاماته في حدود الإطار الزمني الذي حدده بروتوكول لوساكا والالتزامات التي حددها قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣).

وموزامبيق، هي وغيرها من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تسهم بنصيبها من أجل إحراز تقدم هادئ في هذه العملية الحساسة. إذ أن تسوية الصراع في أنغولا ستسهم بشكل حاسم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي حددتها الجماعة وستسمح لمنطقتنا بأن تعكف على عملية التكامل الإقليمي وأن تكرر جهودها من أجل رفاه شعوبنا.

وفي إطار جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية التي أنشئت مؤخرا نعمل بدأب لتشجيع عملية السلام في أنغولا. ونهدف بهذا إلى تعزيز الروابط التاريخية والثقافية التي تربط بين البلدان السبعة التي تستخدم البرتغالية لغة رسمية لها، وبذلك نوفر الظروف الضرورية لتعاون أكثر إثمارا فيما بينها.

ونشعر بالتشجيع إزاء التقدم الذي أحرز مؤخرا في سيراليون ورواندا ونتطلع إلى نتيجة إيجابية لحل الأزمة في هذين البلدين. بيد أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء الحالات المتفجرة السائدة في بوروندي وليبيريا والصومال. ونرحب بكل المبادرات التي تهدف إلى تحقيق التسوية السياسية اللازمة لإنهاء الأزمات في هذه البلدان الأفريقية.

ولا يزال تكرار هذه الصراعات الطويلة الأجل يمثل تحديا خطيرا للمجتمع الدولي ككل وللجهود التي تبذل في إطار آلية منظمة الوحدة الأفريقية التي أنشئت مؤخرا لمنع وقوع الصراعات وادارتها وحلها. ويود وفدي الإشادة بجميع البلدان التي قدمت الدعم لعمل الآلية، مما يمكن الأفارقة من الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في السعي لإيجاد حلول للصراعات في قارتهم.

إلى نتائج ملموسة وإذا أسفرت المناقشات الفنية اللاحقة التي تعقد في أعقاب المشاورات السياسية عن نتائج أكثر إثمارا. وللأسف فإن هذا لم يكن الحال دائما. ومن الضروري اتباع نهج شامل لمساعدة أقل البلدان نموا عن طريق التنفيذ المرن للصكوك الحالية ومن خلاله إيجاد آليات جديدة. وهذا يتضمن إجراء تحسينات في تدفقات رؤوس الأموال وتدفقات الاستثمار وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية لأقل البلدان نموا ولا سيما في أفريقيا.

وتحقيقا لهذه الغاية ندعو البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية وأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تشترك بفعالية في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا والذي عقد مؤتمر استعراض منتصف المدة الخاص به في أيلول/سبتمبر من العام الماضي.

كذلك يرحب وفدي بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا لأنها تعطي دفعة جديدة لوعي المجتمع الدولي بالحاجة إلى إيجاد حل جدي لمشاكل أفريقيا. كما ينبغي بذل جهود إضافية لتفادي تكرار ما حدث من قبل خلال تنفيذ مبادرات هامة مماثلة، وذلك عن طريق ضمان التنفيذ الناجح لهذه المبادرة. إن استعراض منتصف المدة الذي أجري مؤخرا لبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا ألقى الضوء على التغييرات الإيجابية في الاتجاه الصحيح التي حدثت في قارة أفريقيا خلال السنوات القليلة الماضية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم هذه الاتجاهات ويشجعها.

وفي هذا الصدد تأمل حكومتي في أن يسهم التقرير الذي يعده فريق الخبراء برئاسة السيدة غارسا ماتشيل، بموجب قرار الجمعية العامة ٤٨/١٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بشكل ملموس في استرعاء انتباه المجتمع الدولي إلى مصير الأطفال الذين يقعون ضحايا الصراعات المسلحة في العالم ولا سيما في أفريقيا.

إن الدورة الحالية للجمعية العامة توفر فرصة فريدة لإجراء استعراض جماعي لقضية حل الصراعات في أنحاء عديدة من العالم. وبالنسبة لأنغولا

يتميز بأهمية بالغة. وعملية إعادة تنشيط دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي طال انتظارها، تتيح إجراء تنسيق أفضل وإدارة أكثر فعالية وكفاءة لصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وينبغي للإصلاحات أيضا أن تعكس ديناميات العلاقات الدولية والحاجة المتنامية لتعزيز الديمقراطية والتمثيل الجغرافي العادل والتغيرات التي طرأت على تكوين عضوية الأمم المتحدة منذ إنشائها قبل ٥١ عاما. وفوق كل شيء، ينبغي لها أن تضمن الشرعية والشفافية والكفاءة اللازمة لقراراتها.

وفي هذا الصدد، يشاطر وفدي عددا من الوفود شعورها بالإحباط نتيجة لعدم إحراز تقدم ملموس في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن. ومنذ أن بدأ إجراءاته، طرحت آراء مهمة ومثيرة للاهتمام في هذا الصدد. لذلك، لا يستطيع أحد أن ينكر الحجج الداعية إلى زيادة عدد أعضاء هذه الهيئة. وعدم إحراز تقدم في زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن لن يؤدي إلا إلى تقويض قدرة الأمم المتحدة على النهوض بالتزاماتها بالكامل والحد من ثقة الرأي العام العالمي في مستقبل منظمنا. وبمعالجة مسألة زيادة عدد الأعضاء ووفاء كل بلد بالتزاماته المالية يمكننا فقط أن نعيد التأكيد على التزامنا بمقاصد ومبادئ الميثاق وأن نتوقع قيام أمم متحدة ديناميكية تؤدي عملها جيدا ومستعدة لمواجهة تحديات القرن القادم. ومن الضروري توفر إرادة سياسية صادقة لتغيير الحالة الراهنة، التي تحابي عددا محدودا من الدول الأعضاء على حساب المصالح المشروعة للغالبية العظمى من أعضائها.

وقد تمكنت الأمم المتحدة على مدى وجودها، الذي مضى عليه ٥١ عاما، على الرغم من الصعاب العديدة التي مرت بها في هذه الفترة، من تحقيق هدفها الحاسم وهو منع قيام حرب عالمية ثالثة. ولذلك، يجب أن يُسمح لها بمواصلة الحفاظ على المكاسب التي حققتها بالفعل والاستفادة من أخطاء الماضي لضمان إمكانية تحقيق ولايتها، ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، في صون السلم والأمن الدوليين، ورصد تنفيذ القرارات الهامة التي تتخذ في الميادين

إن اندلاع أعمال العنف في الشرق الأوسط مؤخرا يثير قلقنا شديدا لوفدي. وهذا العنف، إن لم يجر تجنبه بسرعة، سيشكل نكسة خطيرة للتقدم الجدير بالثناء الذي أحرز في السعي لتحقيق تسوية سلمية للصراع الذي طال أمده في هذه المنطقة. وإننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وإظهار النضج السياسي، الذي تمس الحاجة إليه، في تنفيذ الالتزامات التي اتفق عليها من أجل مصلحة جميع شعوب المنطقة. وفي هذا الصدد، يشجعنا الحوار الذي استهل في قمة واشنطن الأخيرة بين رئيس وزراء إسرائيل ورئيس السلطة الفلسطينية بغية وضع نهاية للعنف واستئناف عملية السلام.

كما تابعنا أيضا التطورات المتعلقة بمسألة تيمور الشرقية. وعندما نقيم التقدم المحرز حتى الآن، لا يسعنا إلا أن نسجل خيبة أملنا إزاء بطء سير المحادثات بين اندونيسيا والبرتغال. ومع ذلك، يرغب وفدي في تشجيع كلا البلدين على الاضطلاع بمسؤولياتهما بنشاط أكبر، بغية إيجاد حل عادل وشامل ومقبول دوليا لهذه المسألة، يأخذ في الحسبان ضرورة إتاحة الفرصة أمام شعب تيمور الشرقية لممارسة حقوقه السياسية، بما فيها حقه في تقرير المصير.

مرة ثانية، أكدت جميع الدول الأعضاء تقريبا على ضرورة الاضطلاع بإصلاحات في إطار الأمم المتحدة لضمان قدر أكبر من الفعالية في عملها والوفاء بمبادئها المقدسة المنصوص عليها في الميثاق. والإصلاحات الضرورية في منظمنا لا ينبغي أن يُنظر إليها على أنها غاية في حد ذاتها. بل ينبغي لها، من بين جملة أمور، أن تمهد الطريق لمشاركة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، مشاركة نشطة وشاملة في أعمال وإجراءات الأمم المتحدة، بما فيها أعمال وإجراءات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، آخذين بعين الاعتبار مشاركة هذه البلدان في تحمل مسؤوليات التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه عالم اليوم.

إن تعزيز منظومة الأمم المتحدة في عملية الإصلاح هذه، التي لا تعني بالضرورة تقليل حجمها،

ولا حتى لمجموعة من الدول اليوم أن تتوقع إيجاد حلول لمشاكل العالم، كما أن الكثير من المشاكل لا يمكن حله في عزلة عن المشاكل الأخرى. ذلك أن المشاكل العالمية تتطلب مؤسسات عالمية وحلولا عالمية. وهذا الدور، بل الواجب لا يمكن أن يقع إلا على عاتق الأمم المتحدة.

ويقلقنا اتخاذ الإجراءات من طرف واحد والتدهور الواضح في الالتزام بالواجبات بموجب ميثاق الأمم المتحدة. والتعاون الدولي ضروري للوفاء بالاحتياجات الإنمائية الضخمة للبلدان النامية، وللقضاء على أسلحة الدمار الشامل، ولمكافحة الإرهاب والجريمة. ومنظومة الأمم المتحدة، التي انضمت تحت لوائها أمم ذات سيادة لكي تحقق أهدافها المشتركة، هي الإطار العالمي للتعاون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة هو الأساس الحقيقي لتجديد تعددية الأطراف. وقد انضمت الهند مؤخرا إلى ١٥ من رؤساء الدول والحكومات الأخرى معلنة أنه:

"إما أن تمضي الأمم قدما لتعزيز تعددية الأطراف، وإما أن نواجه خطر تزايد النزعة الانفرادية، وربما الصراع والتجاهل السافر للقانون الدولي والقيم المشتركة".

والأمم المتحدة تقف في مفترق الطرق. وأزمته المالية تنتج عن عدم استعداد لا مبرر له من جانب بعض البلدان لتسديد اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد. وهذا التهديد المتعمد للأمم المتحدة يمثل أشد التهديدات حدة للتعاون المتعدد الأطراف ويمكن أن يحدث ضررا طويلا الأمد لا يمكن حسابه.

وبالإضافة إلى الأزمة المالية في الأمم المتحدة نفسها، هناك المسألة الحرجة لتمويل التعاون العالمي. فبينما العالم لا يزال يواجه مشاكل ضخمة في مجالات الفقر وسوء التغذية والمرض وتدهور البيئة والإهدار، تقل الإرادة في الإساهام، وقد وصلت المساعدة الإنمائية إلى أدنى مستوى لها منذ عقود. ولا يجري احترام عمليات إعادة تغذية صناديق التنمية المتعددة الأطراف بطريقة تفاوضية.

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والاضطلاع بدور أكثر دينامية في السعي لتحقيق التنمية لبلدانها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إندر كومار غوجرال، وزير خارجية الهند.

السيد غوجرال (الهند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أتقدم بالتهنئة للسفير غزالي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. إنه غير موجود هنا، ولكنني أود أن أقول إنه ليس غريبا بالنسبة للهند. ونحن ندرك تماما حصافته ومهاراته ونثق بقدرته في توجيه الجمعية العامة بنجاح في دورتها الحادية والخمسين. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي العميق لرئاسة سلفه، سعادة السيد ديوجو فرايتاس دو أمارال، على فترة رئاسته المثمرة للجمعية في عامها الخمسين، وهو عام بارز وتاريخي.

قبل ست سنوات، كان لي شرف مخاطبة الدورة الخامسة والأربعين التاريخية لهذه الجمعية. وقد احتفلنا بابتهاج بانتهاء الحرب الباردة واعتقدنا أن العداوات والتناحر والشكوك والمؤامرات التي أفست الماضي سيجري التغلب عليها الآن، وأن مشاكل العالم وحلولها يمكن أن نتناولها بوضوح أكبر، وربما بنقاء. وقد رحبنا بانخفاض حدة التوترات العالمية وفتح إمكانيات اقتصادية جديدة بين الدول.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نقول إن الضجر الجديد قد أدى إلى قيام شبكة تعاونية حقيقية من الأخوة والتعاون. فالصراعات والتوترات الإقليمية لا تزال تشغلنا. ولا تزال مشاكل التنمية حادة، وهناك اهتمام أقل بالاحتياجات الحقيقية للأمم المناضلة. وصوت الدول الغنية والقوية أعلى مما كان عليه في أي وقت مضى، بينما يشعر العالم النامي بالتهميش والتجاهل الآن أكثر من أي وقت مضى.

وتزداد حتمية النضال في هذه الظروف من أجل إحلال روح حقيقية للمساعي الدولية المشتركة الرامية إلى معالجة مشاكل العالم. والأمم المتحدة هي أهم تجسيد لتعددية الأطراف. ولا يمكن لأية دولة بمفردها،

ونعتقد أن التعاون الدولي من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها يجب أن يجري في إطار احترام سيادة الدول وسلامتها. ونأسف للاستخدام الانتقائي لمسائل حقوق الإنسان كشكل من أشكال الضغط السياسي، أو عقبة في سبيل التجارة، أو شرطا للمساعدة الإنمائية. فهذه الأعمال تحد من الحتميات الأخلاقية لعمليات تعزيز حقوق الإنسان وتعوق التحقيق الكامل لحقوق الإنسان لجميع الأفراد.

وتتخذ انتهاكات حقوق الإنسان أشكالا عديدة. ومن بين أخطر هذه الأشكال الإرهاب. فالإرهاب يسعى إلى استغلال الانفتاح والحرية اللذين تتيحهما المجتمعات الديمقراطية فيعمل على تحقيق مآربه الدنيئة من خلال استخدام العنف. ولا بد من مكافحته باتخاذ الإجراءات الحاسمة على الصعيدين الوطني والدولي. أننا نشعر بالإحباط عندما نستمتع إلى بعض الأطراف وهي تعلن عن قلقها إزاء ما يسمى بحقوق الإرهابيين، في نفس الوقت الذي تتجاهل فيه انتهاكاتهم المتواصلة للحقوق الإنسانية لضحاياهم، بما فيها الحق في الحياة، وفي حرية التعبير، وفي حرية اتباع المعتقدات الدينية التي يختارونها.

وقد بادرت الهند بإثارة مسألة الإرهاب بوصفه خطرا يهدد حقوق الإنسان منذ ما يقرب من خمس سنوات. ويسرنا أنه بالرغم من المعارضة الأولية والقوية في بعض الأحيان من جانب بعض البلدان الغربية، فإن الإرهاب الآن يعتبر من الأخطار الرئيسية التي تهدد التمتع بحقوق الإنسان في الوقت الحالي. وقد صدر عدد من الإعلانات الدولية بشأن الإرهاب مثل إعلان شرم الشيخ وإعلان مجموعة السبعة في ليون في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ومما يشجعنا أن المجتمع الدولي يسلم الآن بأن الإرهاب يشكل تهديدا رئيسيا للديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام. وفي هذا الصدد، ستواصل الهند دعوتها إلى اعتماد اتفاقية دولية ملزمة لمكافحة الإرهاب.

إن تهديد الأسلحة النووية للإنسانية ما زال مستمرا دون هوادة بعد مرور خمسين عاما على إنشاء الأمم المتحدة. ونعتقد أن أمن الهند، مثل أمن جميع البلدان، يكمن في وجود عالم خال من الأسلحة النووية.

ومن المؤسف أن الأصوات لا تزال ترتفع مشككة في دور الأمم المتحدة في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للبلدان النامية. ومن الضروري أن تستعيد الأمم المتحدة في القرن القادم دورها الهام في القضاء على الفقر وجميع الآفات المرتبطة به، وفي تعزيز التنمية وتحقيق التقدم الاجتماعي والتوصل إلى مستويات معيشة أفضل مع توفير قدر أكبر من الحرية للجميع.

وتحقيقا لهذه الغاية، يجب إصلاح النظام الاقتصادي المتعدد الأطراف، كما يجب تعزيز مشاركة الأمم المتحدة مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة لكي يمكن تحقيق قدر أكبر من النمو الاقتصادي والتكامل والتنمية المستدامة. وينبغي للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز أن تقيم مشاركة فعالة. ولئن كانت الهند ترحب بالخطوات المبدئية الأولية نحو تحقيق هذه المشاركة، فإن القيادة الاقتصادية الفعالة تتطلب منا أن نعمل من أجل ضمان قيام علاقة بين المؤسسات الاقتصادية العالمية أوثق بكثير مما كان عليه الحال إلى الآن. ولا يوجد بديل لذلك إذا أردنا ضمان تمويل التعاون العالمي الطويل الأجل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ونحن في حاجة إلى مقادير أكبر من المساعدة المالية، وقدرة أكبر على التنبؤ بالموارد المتاحة، وسهولة في الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. وقد حان الوقت أيضا لتنشيط جهودنا لإكمال خطة التنمية والشروع في عملية فعالة للمتابعة، بما فيها الاضطلاع بذلك في إطار مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي عقدت مؤخرا.

وتلتزم الهند التزاما غير مشروط بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. والتقاليد الإنسانية العريقة للحضارة الهندية، بتأكيداتها على التسامح والوفاق والامتناع عن العنف واحترام حرمة الفرد، قد توطدت جميعها في دستور الهند، وهو في واقع الأمر صك حقيقي لحقوق الإنسان. وكل حقوق الإنسان مقدسة في الهند، يضمنها دستورها، وجهاز قضائي مستقل، وصحافة حرة، ورأي عام يعرب عنه بنشاط، ولجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. وبالنسبة لنا في الهند، فإن حقوق الإنسان لكل قطاعات المجتمع حقوق مقدسة تدخل في بند الإيمان لا السياسة.

والتي تؤيد القضاء على هذه الأسلحة في إطار زمني محدد، أن تشارك في تأييد مشاريع القرارات هذه.

وستقوم الهند مرة أخرى بتقديم مشروع اتفاقية بشأن حظر استخدام الأسلحة النووية إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية. وهي تعتقد أن الطابع الملح للتفاوض على تلك الاتفاقية قد تعزز كثيرا بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن عدم شرعية استخدام الأسلحة النووية.

وفي دورة مؤتمر نزع السلاح التي اختتمت مؤخرا، انضمت الهند إلى ٢٧ بلدا من البلدان غير المنحازة والمحايمة لتقديم برنامج مرحلي للقضاء على الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٢٠. وتطلب الهند من جميع البلدان أن تشترك معنا في ترويج وتشجيع هذا الاقتراح المشترك، سواء في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة أو في المحافل الأخرى.

كما تحبذ الهند فرض حظر غير تمييزي وعالمي على الألفام المضادة للأفراد والتي تتسبب في تشويه أو قتل عدد كبير من المدنيين.

إن استمرار احتفاظ الأمم المتحدة بمصادقيتها يتطلب إصلاح المنظمة كيما تكون معبرة عن حقائق عصرنا. فبينما زاد عدد أعضاء الأمم المتحدة زيادة كبيرة، لا تزال أصوات البلدان حديثة السيادة غير مسموعة في عملية اتخاذ القرار في الأمم المتحدة. وهناك خلل في التوازن بين سلطة ووزن الهياكل والأجهزة، وخلل في ثقل البلدان والمجموعات المختلفة. وهناك حاجة إلى أن يكون لصوت الجمعية العامة، الهيئة العالمية الوحيدة في الأمم المتحدة، صدى أكبر في الهيئات الأخرى للمنظومة.

ولا بد من جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا بغية تعزيز شرعيته وفعاليته. والزيادة الكبيرة التي حدثت في عدد أعضاء الأمم المتحدة منذ إنشائها، وخاصة عدد البلدان النامية، يجب أن تكون ممثلة تمثيلا كافيا في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في المجلس. ولدينا اقتراح شامل قدمته حركة عدم الانحياز لإصلاح مجلس الأمن وإعادة تشكيله، وهو مطروح فعلا للبحث. والهند تؤيد توسيع نطاق فئتي العضوية، الدائمة وغير

والأسلوب الوحيد لتحقيق هذا الأمن المطلق هو حظر إنتاج الأسلحة النووية وحيازتها واستخدامها في إطار زمني متفق عليه. أما التدابير الجزئية والمترامية لتحديد الأسلحة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فهي تحبط هذا الهدف بإضفاء الشرعية على حيازة الأسلحة النووية وبالسماح بإجراء التجارب غير الانضاجية للأسلحة النووية من جانب البلدان الحائزة للأسلحة النووية. ولهذا، لا يمكن للهند أن تكون طرفا في هذه الترتيبات الخاطئة.

وأود أن أؤكد أيضا أن أي نظام فعال لنزع السلاح يجب أن يكون عالميا في نهجه ونطاقه. والقضاء الكامل على كل الأسلحة النووية الموجودة الآن، كخطوة لا غنى عنها نحو نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة وصارمة، هو مطلب حركة عدم الانحياز بأكملها، ونؤيده تأييدا تاما. أما النهج الجزئية أو الإقليمية التي يراد اتباعها أحيانا، فهي لا تخدم أي مقصد مفيد، بل يمكن أن تبعدنا عن الهدف المقبول.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الهند ملتزمة بالاشتراك الكامل والإيجابي في أية مفاوضات ترمي إلى إبرام معاهدة لحظر الأسلحة النووية وكل أنواع التجارب، كما فعلت بالنسبة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

لقد وقعت الهند على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وأودعت صك التصديق عليها قبل أسبوعين. وتأسف الهند لأن كبار منتجي الأسلحة الكيميائية أبطأوا في التصديق على الاتفاقية. ونحث جميع البلدان التي لم تصدق بعد على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية أن تفعل ذلك، وأن تدلل على استعدادها للمضي قدما نحو حظر جميع أسلحة الدمار الشامل.

وستتعاون الهند مع جميع البلدان التي تفكر مثلها في تقديم مشاريع قرارات بشأن إنشاء لجنة مخصصة في إطار مؤتمر نزع السلاح، للبدء في مفاوضات حول معاهدة تحظر الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. وتتوقع الهند من جميع البلدان، بما فيها البلدان الممثلة في لجنة كانبيرا المعنية بالقضاء على الأسلحة النووية،

لقد تقدمت الهند بترشيحها للمقعد غير الدائم في مجلس الأمن لآسيا للفترة ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وترشيحنا هذا يستمد أصوله من المعايير المنصوص عليها في الميثاق: مبدأ المساواة، والتزامنا الثابت بالأمم المتحدة وبقضية التعددية، واسهامنا طوال ٥٠ عاما في صون السلم والأمن الدوليين وفي المقاصد والمبادئ الأخرى للمنظمة. والهند لها سجل فريد في دعم أنشطة الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري والاستعمار. ولقد شاركنا بنشاط في المناقشات المتعلقة بالتنمية ونزع السلاح وحقوق الإنسان. ونحن نسعى إلى تحمل المسؤولية الجسيمة المترتبة على عضوية مجلس الأمن مقتنعين بتأييد هذه الجمعية لنا.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأتوجه بإشادة حارة إلى الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على قيادته الناجحة أثناء فترة بالغة الصعوبة. إن خدماته رصيد متميز لهذه الهيئة العالمية.

واسمحوا لي أن أشير بإيجاز إلى تفاعل الهند مع العالم. لقد شهدنا بعض التغييرات الرائعة في السنوات القليلة الماضية. فهناك فرص جديدة لتوسيع التعاون بدأت تلوح في الأفق الآن، والتحدي يكمن في الاستفادة الفعالة من هذه الفرص. ونحن نعلق أهمية قصوى على تطوير علاقات حميمة وودية مع جيراننا بغرض تعزيز السلم والاستقرار والثقة المتبادلة في المنطقة. كما نسعى إلى تطوير علاقات اقتصادية وتجارية أقوى داخل المنطقة بما يضمن الرخاء للجميع. وبوصفنا الرئيس الحالي لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، سنبدل جهدنا للنهوض بالتعاون المتعدد الجوانب في جميع المجالات.

كما أن الإصلاحات الاقتصادية التي شرعنا فيها منذ عام ١٩٩١ أتاحت للهند توجها جديدا نحو الخارج غايته تعزيز اندماج الهند في السوق العالمية. وتعمل الهند اليوم على توسيع ومضاعفة محتوى علاقتها الموضوعية مع كل من البلدان في المنطقة وخارجها، وتطوير ترتيبات التعاون الإقليمي واستثمارها، ومن هذه الترتيبات على سبيل المثال رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والمحفل الإقليمي لهذه الرابطة، ومجلس التعاون

الدائمة على السواء. ونحن نعترض على الحلول الجزئية أو المؤقتة التي تنطوي على تمييز ضد البلدان النامية. ونرى أنه يجب تطبيق معيار واحد على جميع البلدان، المتقدمة النمو أو النامية، وبغض النظر عن المناطق أو المجموعات التي ننتمي إليها، من أجل انضمامها إلى صفوف الأعضاء الدائمين. ونعتقد أنه مهما كانت المعايير الموضوعية المطبقة من أجل زيادة عدد الأعضاء الدائمين فمن الواضح أن الهند ستكون من بين المرشحين.

إن الإصلاح وزيادة العضوية يجب أن يكونا جزءا لا يتجزأ من صفقة شاملة. وعملية إعادة تشكيل مجلس الأمن يجب أن تكون معبرة عن دافع قوي للإصلاح. والإصلاحات لا ينبغي فحسب أن تعالج أوجه القصور في الماضي، بل ينبغي أيضا أن تستجيب لاحتياجات المستقبل.

أما حفظ السلام فهو مجال هام من مجالات أنشطة الأمم المتحدة وعادة ما يكون أسطع رمز لوجود الأمم المتحدة في الميدان. وقد شاركت الهند في أكثر من ٢٥ عملية من عمليات حفظ السلام في أربع قارات، وكان بعضها لفترات طويلة وبالغ الحساسية، ابتداء من كوريا في ١٩٥٢ و ١٩٥٤، وبعدها في فييت نام والكونغو والشرق الأوسط وكمبوديا وهايتي والصومال والسلفادور وموزامبيق ورواندا. وقوات حفظ السلام الهندية تعمل حاليا في الميدان في أنغولا والبوسنة والهرسك، وفي ليبيريا والكويت. ولم تكن مشاركتنا دون تكلفة. فقد خسرتنا ١٠٠ من حفظة السلام في خدمة قضية الأمم المتحدة. كما قدمنا لواء كامل التجهيز لترتيبات الأمم المتحدة الاحتياطية. ويحظى أداء القوات الهندية بتقدير عالمي. فالهند من بين قلائل البلدان التي يمكنها أن تحافظ على التزامها بتقديم عدد كبير من القوات لفترات طويلة.

إن اشتراكنا في عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة لا ينبع من اعتبارات المكاسب الضيقة. فنحن نشارك لأن اشتراكنا مرغوب فيه، ولأنه يطلب منا، ولكنه يرجع، أولا ومثل كل شيء، إلى تضامننا وتعاطفنا مع البلدان المتضررة ومع المجتمع الدولي، فضلا عن التزامنا بالأمم المتحدة وبقضية السلم والأمن الدوليين.

إن للهند روابط ترجع إلى تاريخ بعيد مع أفغانستان، وهي بلد نتشاطر معه أواصر القربى والثقافة والدين. ويحزننا حزنا عميقا العنف المستمر والخسائر في الأرواح في ذلك البلد. والهند تؤيد وحدة أفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها. ونحث جميع الأطراف الأفغانية على حل خلافاتها عن طريق الحوار والمفاوضات السلمية المبكرة. ونؤيد جهود الأمين العام وممثله الخاص للتوصل إلى حل في أفغانستان.

إن حركة عدم الانحياز تشغل مكانا وطيدا في رؤية الهند للعالم، وتشكل بندا هاما من بنود سياستنا الخارجية. ونحن لا نزال شديدي التمسك بفلسفة وقيم حركة عدم الانحياز. وبالنسبة لنا، عدم الانحياز يعني الاستقلال في الفكر والاستقلال في الاختيار. وهو يعني أيضا العمل في تعاون مع أكبر عدد ممكن من البلدان. ومؤتمر قمة عدم الانحياز الذي عقد في العام الماضي في كولومبيا جاء معززا من جديد لإيماننا بإمكانات الحركة ومرونتها وقدرتها على الاستجابة للتغيرات وبفاعليتها في الحالة العالمية اليوم. وسيشرف الهند أن تستضيف المؤتمر الوزاري القادم لبلدان عدم الانحياز في نيودلهي في عام ١٩٩٧.

إن الهند بلد تقدمي رسم طريقا متوازنا بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وبين العلم والتقاليد، وهي ملتزمة بقيم السلام، وعدم استخدام العنف، والتعايش، والتعددية، والتسامح، والتعاون البناء. والهند من الناحية الثقافية جسر بين الثقافات التقليدية والاتجاهات البازغة. ومن الناحية السياسية ستظل الهند راسخة القدم في نظام ديمقراطي تعددي يفسح المجال لكافة المواطنين وللمشاركين في الحوار الداخلي جميعا.

وقبل أن أختتم بياني، اذكر ترنيمة قديمة لريج فيديك تقول:

"يا مواطني العالم!
عيشوا في وئام واتفاق
انتظموا وتعاونوا
تكلموا بصوت واحد
اتخذوا قراراتكم بعقل واحد".

الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والتعاون الإقليمي الآسيوي ورابطة البلدان المطلة على المحيط الهندي.

واقناعا بضرورة وقيمة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، نولي أولوية قصوى لعلاقتنا مع أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ونفخر بارتباطنا بأفريقيا وقضاياها في الأمم المتحدة منذ نشأة هذه الهيئة العالمية. ونقدر دور منظمة الوحدة الأفريقية التي تسعى جاهدة لإيجاد حلول إقليمية لمشاكل أفريقيا. ومن واجب الأمم المتحدة أن تكمل جهود تلك المنظمة. إن التكاليف على أفريقيا في القرن التاسع عشر كان حبا في أرضها ومواردها، ونتعشم أن تشهد آخر سنوات القرن الحالي تزامنا على حل المشاكل الأفريقية التي تكمن أصولها في معظم الحالات خارج المنظمة. وعلى الأمم المتحدة أن تقود الجهود الدولية للوفاء باحتياجات أفريقيا وتطلعاتها.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء أعمال العنف الخطيرة التي وقعت مؤخرا في الضفة الغربية وغزة، ولفتح السلطات الاسرائيلية نفقا أسفل الحرم الشريف، في جبل الهيكل (الحرم الشريف)، في القدس الشرقية الأمر الذي أسفر عن ضياع أليم لأرواح بريئة عديدة وعن إصابات بالغة في أعقاب الاصطدامات العنيفة. والحالة الراهنة تؤكد ضرورة اتخاذ تدابير فورية فعالة لإنهاء العنف وتهيئة مناخ يمكن من إجراء مفاوضات جادة قائمة على الاعتراف بالأسباب الكامنة وراء الصراع. وهذه التطورات أيضا تؤكد ضرورة المضي قدما في البناء على الاتفاقات والتفاهات التي تم التوصل إليها من قبل.

في موجة التغييرات السياسية التي حدثت مؤخرا في الشرق الأوسط، ترحب الهند بتأكيد جميع الأطراف مجددا التزامها المستمر بعملية السلام في الشرق الأوسط القائمة على الإطار الذي وضعه مؤتمر مدريد. ومع ذلك، يثير قلقنا أن هذه التأكيدات المجددة يبدو أنها لا تترجم إلى تقدم ملموس في عملية السلام. والهند تحث جميع الأطراف على تكثيف جهودها من أجل بلوغ الأهداف المتفق عليها بشكل متبادل في عملية السلام في الشرق الأوسط، واضعة نصب أعينها أن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط يتطلب حل القضية الفلسطينية.

مزيد من الانقاسات، وإلى الحفاظ على وحدة سانت كيتس ونيفيس. وأود أن أسجل مخلصا شكري للأمين العام لهذه اللفتة الطيبة.

قلت من قبل أن حكومتي لا تطلب إحسانا ولا تتوقع صدقة. ومشاركتنا في هذا المحفل هي نتيجة التزامنا بالتعددية. وكل ما نطلبه هو مشاركة حقيقية، وفرصة وبيئة يمكن أن نزدهر فيها جميعا.

والحزب الذي انتمي إليه، عندما كان في المعارضة، وضع خطة عمل للنمو التدريجي لصالح شعب سانت كيتس ونيفيس. واليوم فإننا - باعتبارنا الحكومة المنتخبة انتخابا صحيحا - ندرك بسهولة أن المشاكل التي تواجه الدول النامية الصغيرة ما برحت تتزايد. لكن هذا لم يؤثر على عزمنا. ومنذ عام مضى، بدأت حكومتي مهمة صعبة وشاقة هي وضع سياساتنا موضع التنفيذ وابتكار استراتيجيات جديدة لمواجهة المشاكل العنيدة التي تواجه بلدنا. ونحن نعتز بأن تواجه خطر الاتجار غير المشروع بالمخدرات مقترنا ببطالة الشباب والفقر يؤدي في أي مجتمع إلى فوضى اجتماعية. ولهذا، فإننا في سانت كيتس ونيفيس، ملتزمون بالعمل على أن نترك لشبابنا تركة من الأمل، وعلى أن نحقق لهم العيش في مناخ لا تستمر فيه الأحلام فحسب وإنما تتحقق فعلا.

نحن نقدر كل التقدير أن التحديات التي تواجهنا كبيرة، ولكننا نرى أيضا إمكانات عظيمة، ونحن مصممون على عدم تفويت الفرص، إلا أننا لكي نمضي بشعبنا إلى الأمام، سنتطلب مشاركة؛ لأننا لا نستطيع القيام بذلك وحدنا.

وتحقيقا لهذه الغاية، أرحب بحماس بالبيان الذي أدلى به في الأسبوع الماضي وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث للمملكة المتحدة. وأشعر بالتشجيع نتيجة ذلك البيان لأنه يتكلم عن المسائل الأساسية التي لا تزال نعمل منذ وقت كبير في الدول الصغيرة على وضعها على قمة جدول الأعمال الدولي.

في العام الماضي ناشدت الدول الأعضاء أن تتعهد بتحقيق مشاركة حقيقية بين العالم المتقدم والنمو والعالم النامي. فالعالم النامي - وخاصة الدول الصغيرة - متروك

لعل هذه الدعوة إلى الوثام، والتعاون، والاتفاق، والتضامن تظل نبزاسا لمداواتنا وأعمالنا.

خطاب الأونرابل دينزيل ل. دوغلاس رئيس الوزراء، ووزير الأمن الوطني، والشؤون الخارجية، والمالية، والتخطيط والإعلام في سانت كيتس ونيفيس.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني، والشؤون الخارجية، والمالية، والتخطيط والإعلام في سانت كيتس ونيفيس.

اصطحب الأونرابل دينزيل ل. دوغلاس رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب برئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني، والشؤون الخارجية، والمالية، والتخطيط والإعلام في سانت كيتس ونيفيس سعادة السيد دينزيل ل. دوغلاس وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد دوغلاس (سانت كيتس ونيفيس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ خطابي بتهنئة السيد غزالي اسماعيل بمناسبة انتخابه لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. وهذا شاهد على ثقة هذه المنظمة في مهاراته وقدراته وتقديرها له. وأود أن أعرب عن الامتنان للسيد فريetas دو أمارال للأسلوب الكفؤ الذي ترأس به الدورة الاحتفالية الخمسين للأمم المتحدة.

في دورة العام الماضي، تكلمت عن إيمان حكومة سانت كيتس ونيفيس بالأمم المتحدة باعتبارها المنظمة العالمية الوحيدة القادرة على موازنة مصالح الضعيف أمام مصالح القوي. وتكلمت عن حاجة البلدان المنفردة للعمل لوضع نهج للحل الجماعي للمشاكل وللمشاركة. وسانت كيتس ونيفيس تؤكد مجددا هذا الإيمان، الذي أعتقد أن له ما يبرره تماما.

مؤخرا جدا قامت الأمم المتحدة بمساعدة بلدي، وقدمت دعما وموارد قيمة للمساعدة في عملية الإصلاح الدستوري، التي يؤمل أن تؤدي إلى تجنب

تحقيق النمو الإنساني المستدام، وفي أن يصبح بوسع شعبنا أن يحلم بحياة تتجاوز توقعات أسلافه.

ومع ذلك، فإنني أشفق على أحلام أولادنا في عالم يمارس فيه التمييز ضد منتجات البلدان النامية وتفرض فيه تعريفات مشبوهة تجعل بضائعنا تبدو غير قادرة على التنافس. هناك مدعاة أكيدة إلى القلق عندما نجد أن بلدانا صديقة تدرك تماما حاجة منطقتنا إلى الاستمرار في التمتع ببعض المزايا التفضيلية المحدودة ثم تتبع مع ذلك سياسات تضر بالتنمية والنمو في بلادنا. هذه الاستراتيجية لا تعد من قبيل حرية التجارة. أخشى على تقدم شعبنا عندما تقاس التنمية بأرقام احصائية جامدة تتجاهل التحول الاجتماعي والتنمية المستدامة.

وأخشى على مستقبل أولادي عندما تحذف، تباعا، الدول الصغيرة الضعيفة من أمثال بلدي من عداد البلدان التي يجوز لها الاستفادة من المساعدة باعتبار أن الناتج القومي الإجمالي فيها أصبح يعد عاليا. هذه السياسة لا تأخذ بعين الاعتبار التكلفة المالية لإقامة الهياكل الأساسية إذا روعي في حسابها تقسيم العبء على عدد السكان، ولا تأخذ بعين الاعتبار الأعاصير والكوارث الطبيعية الأخرى المتكررة التي تصيب بلادنا، أو ما تواجهه مشاريعنا من تكلفة إضافية بسبب صغر الحجم.

أخشى على اخوتي وأخواتي في جزر ويندورد الذين يتعرض رزقهم للخطر وقد يصيبهم أذى شديد بسبب المنازعات حول صادرات الموز من هذه الجزر. وإذا ما أضررت اقتصادات جزر ويندورد فإن بلادي ستعاني أيضا من جراء ذلك. لأن اقتصادنا يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطا وثيقا. فعملتنا مشتركة ولدينا بنك مركزي مشترك، ومستقبلنا مشترك بطبيعة الحال.

ويبدو أن المجتمع الدولي يخف إلى معاقبة النمو، فعندما تبدأ الدول الصغيرة في تحقيق نمو نسبي، يحرم المجتمع الدولي هذه الدول من الموارد الضرورية اللازمة ويرفعها من برامج المساعدة الميسرة، بدلا من أن يقدم لها المساعدات الإضافية التي تكفل لها الخروج فعلا من ورطة الفقر المشتد. وهذا تصرف غير سليم، وغير إنساني، فعندما يحرم المرء

دائما على هامش الشؤون الدولية ولا تجلب دوله إلى الحلبة في أكثر الأحيان إلا عندما تكون قضايا التصويت أو الترشيحات محور المناقشة أو محط اهتمام السياسة الوطنية لدول فرادى.

لقد تناول وزير الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة حاجة العالم النامي إلى اتباع سياسات تسمح لاقتصادات البلدان النامية بالتوسع عن طريق النمو الذي تصدره أنشطة التصدير، والغاء الحواجز التجارية في العالم المتقدم النمو. وإنني أؤيد بقوة هذا النداء. ويود وفدي أن تقوم مؤسسات برايتون وودز بمساعدة الدول الصغيرة بإنشاء هياكل كافية تسمح لهذه الدول بأن تنمو اقتصاديا وتسهم على نحو أفضل في النظام العالمي. ويجب أن تكون هناك فترة انتقالية لتشجيع الدول الصغيرة على الاندماج في المجرى الرئيسي للتفاعل الدولي.

نحن جميعا نشترك في مسؤولية عامة هي أن نكفل اندماج البلدان النامية في النظام الاقتصادي العالمي على نحو أكثر انصافا. يجب أن نكسر حلقة التبعية الخبيثة وأن نقيم محلها علاقات المشاركة والتعاون. فنحن حفظة لإخوتنا. ويجب أن نعطي لهذا المعنى أولوية في سياساتنا الوطنية والدولية.

ينبغي للعالم المتقدم النمو أن يتجنب استخدام المفاهيم القديمة التي تصور له أنه الأقدر على رسم استراتيجيات النمو للبلدان النامية. إذ يتعين العناية أيضا بالأولويات المحلية في البلدان النامية. إنني أؤكد للجمعية أنه لا يمكن وصف العلاج دون مشاورة. ومحاولات تحقيق التنمية التي لا تعترف بالمشاكل الخاصة للدول الصغيرة وبالمسؤوليات التي تقع على عاتق العالم المتقدم النمو لن تؤدي إلى النهوض بالتنمية المستدامة.

نحن نتكلم كثيرا عن الأمل وعن عود الألفية الجديدة، بيد أننا في أحيان كثيرة نغفل العديد من المشاكل التي تعصف بنا اليوم. إن حكومة بلادي تتطلع إلى هذا العصر الجديد بتفاؤل كبير وبآمال لا حدود لها في أن نتمكن من تحقيق التنمية المستدامة وأن يتسنى

لإيجاد آلية مناسبة للجمع بين الإرادة السياسية والموارد المالية والتقنية ضمانا لتحقيق النتائج.

وإنني أدعو الأمم المتحدة أن تبتكر نهجا شاملا ومتكاملا لتناول مسألة التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإنني أحث البلدان النامية على العمل بعضها مع بعض على نحو أوثق لوضع استراتيجيات محلية ونهج مبتكرة لحل مشاكل التنمية.

إن المسائل الكثيرة جدا المعروضة على الأمم المتحدة مسائل لها أهمية حاسمة. ولذلك فمن الضروري أن تجري الأمم المتحدة إصلاحات موضوعية تعالج بها قضية توزيع الموارد وتنفيذ التوصيات. وعلينا أن نتوخى الحذر فلا نتصدى للإصلاح بأسلوب سطحي. علينا أن نلتزم بإصلاحات تتيح للمنظمة الاستجابة بمزيد من الفعالية للمشاكل التي تواجه الدول الأعضاء.

ومسؤوليتنا الجماعية هي تجديد وتعزيز جدول الأعمال الدولي للأمم المتحدة ودعم دورها ونشاطها في المجالات الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية. وإنني مقتنع بأن المنظمة تستطيع أن تساعد على تحقيق الالتحام بين أهدافنا الفردية وأهدافنا الجماعية. ولكن الدول الأعضاء ينبغي أن تؤمن بأهمية هذه المنظمة على الساحة الدولية.

ومن الأهمية بمكان أن نعمل على تعزيز توافق الآراء في معالجة المسائل الهامة المتعلقة بالميزانية والإصلاح الإداري لهذه المنظمة، منظمنا.

وبغض النظر عن التطلعات الوطنية، وعن الحجم والموارد، فإن الأمم المتحدة هي المؤسسة العالمية الوحيدة التي يخولها الأعضاء سلطة بحث طائفة واسعة النطاق من المشاكل التي تؤثر على مجتمع الأمم بأسره.

إن العمل الجاري من أجل إصلاح الأمم المتحدة ينبغي تنظيمه بحيث يؤدي إلى القضاء على أي تمييز لا مبرر له وأي قصور بيروقراطي. وعلينا في نفس الوقت ألا نتخذ المشاكل ذريعة لتقليص التزامنا بتقوية الأمم المتحدة وإعادة تنشيطها.

من الوسائل التي توفر له ولأسرته، الغذاء والتعليم، كيف نتوقع منه أن يشارك على نحو منتج في المجتمع المدني. إن العالم يتكون من شعوب، ويجب أن تعمل منظمته من أجل الشعوب. ينبغي ألا تولى احتياجات الشعوب أهمية أدنى من أهمية النظم والسياسات والتجارب. ويجب أن تستخدم الهياكل للنهوض بآمال وتطلعات شعوبنا بصرف النظر عن الاختلافات من حيث الاقتصاد أو عدد السكان أو مساحة الأراضي. إن شعوبنا جميعا تشارك في حلم واحد، هو أن تكون حرة في اختيار مصيرها وفي الاعتماد على نفسها وفي أن تحقق مستوى معيشة أفضل.

وفيما يتعلق بالبيئة، ليس من المتصور أن بلداننا، التي توافق على الإسهام في مكافحة تآكل السواحل وتمويل الدراسات الخاصة بحماية البيئة، يمكن أن ترحب بنقل النفايات السامة والخطيرة بالسفن عبر ممراتها المائية. إن هشاشة النظم البيئية في منطقتنا، وانفتاح اقتصاداتنا واعتمادنا البالغ على واردات الغذاء، وسرعة تأثر حصيلتنا من السياحة أمور تضعنا في موقف مزعزع وتتركنا - ربما على نحو فريد - تحت رحمة القوى الخارجية.

إن سانت كيتس ونيفيس تعتزم المحافظة على مستوى المعيشة الذي حققناه وأن تكفل مستقبلا مزدهرا لشعبنا. وتحث حكومتي بقوة المجتمع الدولي أن يحترم اصرارنا على أن تكون منطقة الكاريبي منطقة خالية من الأسلحة النووية وخالية من الملوثات السامة. فالمنطقة تعاني بالفعل من عواقب ارتفاع منسوب البحر وتآكل السواحل، ومن الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية. والقائمة طويلة جدا ولا يمكن أن نضيف إليها مشاكل أخرى.

إن الدول الجزرية النامية الصغيرة تحتاج إلى مساعدة ملتزمة طويلة الأمد في مجال الحماية البيئية. وإنني على يقين من أن التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة مرتبطان ارتباطا لا تنفصم عراه. ولا يمكننا أن نبدي لفتات دعم رمزية في اتجاه، لا لشيء إلا لتقويض الدعم في اتجاه آخر. نحن بحاجة لإنفاذ الصكوك الدولية القائمة، والنهوض بالتعاون وتمكين الأمم المتحدة من القيام بدور مركزي وتنسيقي أقوى

للمفاوضات. فالعنف يولد العنف. أما السلام فيولد المشاركة ويولد النمو والتنمية الاقتصادية.

وقد عممنا وثيقة تعبر عن سياستنا تجاه تايوان. وتمثل سياستنا في احترام السلام الإقليمية لجميع البلدان والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لجميع الدول الأعضاء. ونظرا للعلاقة التقليدية التي تربطنا بـ ٢١,٣ مليون نسمة في تايوان، فإننا أصبحنا نحترم استقرارهم الاقتصادي وتقدمهم. إن ديمقراطيتهم الصاعدة واسهامهم في خدمة العالم النامي أمران لم تغفل عنهما الأعين.

إننا مؤمنون بأن لديهم دورا هاما ومستمر ينبغي أن يضطلعوا به في استراتيجيات التنمية الدولية. ونحن واثقون أنه أيا كانت الصعاب القائمة بين الشعب الصيني الذي يفصله عن بعضه البعض مضيق تايوان، فإن الشعب الصيني ذاته كفيلا بتذليلها بروح من الإخاء وحسن النية. ونحن نحث المجتمع الدولي على أن يقف على أهبة الاستعداد، إذا دعت الضرورة، لتوفير الآليات اللازمة لتيسير الحوار والتعاون. إن تسوية الأزمة ستسهم اسهاما كبيرا في خدمة قضية التنمية على نطاق العالم أجمع كما تسهم في خدمة السلم والأمن في المنطقة.

ونحن نتطلع إلى تنفيذ منهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجينغ. وتعتقد حكومتنا أنه خطوة هامة وانتصار لجميع النساء في العالم أجمع. فمن شأنه أن يتيح للمرأة بلوغ المساواة الكاملة في الفرص والاندماج على نحو منصف في المجرى الرئيسي لعملية صنع القرار والتنمية.

عندما نناقش قضية حقوق الإنسان علينا أن نضع في اعتبارنا أننا نرتكب خطأ أساسيا بتجاهلنا الانتقائي للحق في البقاء الاقتصادي، والرفاهية الاجتماعية. وعندما نخص بالذكر والاهتمام حقوق الإنسان وحرياته وحدها، فإننا نرتكب بذلك ظلما فاحشا في حق من يعانون تحت خط الفقر، ولا يستطيعون تقرير مسار حياتهم.

ومن الأمور الأساسية لتحقيق نتائج ملموسة الحرص على اتباع نهج شامل وصحيح تجاه حقوق

وعندما نتأمل في الشؤون الدولية، نجد أن الديمقراطية تظل مطمحنا من أقدس مطامحنا، ولكنها بحاجة إلى دعم مؤسسي وهيكل ملموس. وترحب حكومتنا بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي لإيماننا بأهميتها الحاسمة في تدعيم وتعزيز قضية الديمقراطية وتنمية الموارد البشرية في هايتي. وعلينا ألا نتوقع أن تتوطد الديمقراطية في هايتي دون معالجة الأسباب الجذرية للفقر والأمية والعنف وغياب المؤسسات الديمقراطية. وسيجني شعب هايتي ثمار السلام حقا عندما يتوافر الالتزام الطويل الأمد بالتنمية السياسية والاقتصادية. وليس من الحكمة أن تستخدم الدول اعتبارات السياسة والانحياز الحزبي لعرقلة التقدم في هايتي. فشعبها يتحرق شوقا للفرصة التي تمكنه من أن يصبح سيد مصيره، وينبغي أن تتاح له الفرصة للعمل على ادراك تطلعاته الوطنية.

ويرحب وفدي باحتمالات تحقيق السلام في البوسنة والهرسك، والتقدم الذي أحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في اتفاقات دايتون. ونحن نرحب باستعداد الأطراف لإنشاء مؤسسات ديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان والنظر في أمر عودة النازحين وتوطينهم. إن الحالة في هذه المنطقة لا تزال هشة للغاية. وعلينا أن نواصل النضال من أجل السلم، وعلى الشعب أن يؤمن بأن هذه الفظائع لن تتكرر مرة أخرى أبدا.

ومن المؤسف أن الحالة في الشرق الأوسط تنحو نحو الأسوأ. وإنني أناشد حكومات المنطقة أن تعيد التزامها بالسلم، وهو الخيار الناجح الوحيد لتحقيق التعايش السلمي والأمن والاستقرار والتقدم الحقيقي لجميع الأطراف المعنية. كما نحث الحكومات على أن تواصل احترام الاتفاقات التي أبرمت، وأن تلتزم بتنفيذها. فلا يصح أبدا السماح بتبديد النجاحات التي تحققت في السنوات الأخيرة.

وتؤيد حكومة سانت كيتس ونيفيس العمل الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وتثني على جهود الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في سبيل تسوية هذه المشاكل المسلحة والشائكة. كما نحث جميع الفصائل في بوروندي على إتاحة الفرصة

السيد توكايف (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين على انتخابه لمنصبه الرفيع. وأود أن أعرب عن ثقتي بأنه سينجز مهمته الكبيرة بطريقة مشرفة.

ومما لا شك فيه أن الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة سوف تسجل في تاريخ البشرية كمعلم هام على طريق المجتمع العالمي نحو السلام والأمن العالميين. ولقد فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي من أهم الوثائق الدبلوماسية في عصرنا.

وفي تلك المناسبة، أدلى رئيس كازاخستان السيد نور سلطان نازارباييف ببيان خاص تم تعميمه كوثيقة رسمية للأمم المتحدة. إن شعب كازاخستان، بعد أن لمس القدرة التدميرية للأسلحة النووية بشكل كامل، صوت بعزم على إنهاء التجارب على هذه الأسلحة الفتاكة. وفي عام ١٩٩١ قام رئيس كازاخستان، معبرا عن رغبة شعبه، باتخاذ قرار يقضي بإغلاق موقع سميبالاتينسك للتجارب النووية. وبذلك تكون كازاخستان قد اتخذت بالفعل تدابير حاسمة لحظر التجارب النووية قبل ٥ سنوات مضت.

وتتمسك كازاخستان بثبات بسياستها الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية. وقد استكملنا مؤخرا تفكيك البنية الأساسية النووية على أرض كازاخستان، وبذلك نكون قد قضينا على قدرتنا النووية التي كانت تعد حتى وقت قريب رابع أكبر قدرة نووية في العالم.

ولهذا اعتقد أنه عندما يسجل الفضل لجميع البلدان التي سلكت طريق إعداد هذه المعاهدة الشاكر، لا بد من الاعتراف بإسهام بلدي الملموس في هذه القضية بالغة الأهمية.

ومع ذلك، فإن التقدم الكبير المحرز في مجال نزع السلاح لا يضمن مع الأسف استقرار النظام العالمي الحالي. فنحن لا نزال نشهد بعض النزوات السلبية التي تدمر أساس العلاقة القائمة بين الدول التي وحدت صفوفها منذ أكثر من نصف قرن. فعلينا أن نسلم بأن كوكبنا لم يصبح أكثر أمانا مع زوال العالم ثنائي القطب،

الإنسان. فلا يكفي أن نكفل حق التصويت السياسي وحرية التعبير، وإن كانا من الأمور بالغة الأهمية، دون أن ننشئ الآليات اللازمة لتعزيز الاعتماد الذاتي الاجتماعي والاستقلال الاقتصادي. إن النهوض بحقوق الإنسان بمعناها الأوسع يعني تعزيز وتوطيد ثقافة ديمقراطية داخل المجتمع المعين.

وحماية حقوق الإنسان تعني أيضا حماية حقوق الطفل من الجوع، ومن إساءة المعاملة ذهنيا أو بدنيا، ومن البغاء، ومن الاتجار بالأطفال ومن المواد الإباحية. لذلك، يتعين علينا أن نتصدى لشروخ الفقر والجهل والحرمان، وأن نسن التشريعات العقابية. ونحن نؤيد المؤتمر الدولي الأول المعني بالاستغلال الجنسي للصغار الذي عقد في استكهولم باعتباره خطوة ذات دلالة ومبادرة هامة لزيادة الوعي بهذه المشكلة ووضع الاستراتيجيات اللازمة لحلها.

وفي ختام كلمتي، أطالب المجتمع الدولي بتنفيذ وعوده وتحقيق الحلول والنتائج الملموسة وإذا ما فشلنا اليوم في وضع الاستراتيجيات الملائمة لمعالجة المشاكل الحالية، سيكتب علينا أن نكرر أخطاء الماضي.

لقد حان وقت العمل منذ زمن، ولم يعد بوسعنا الانتظار بعد الآن، وينبغي لنا ألا نتأخر أكثر من ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي والخارجية والمالية والتخطيط والإعلام في سانت كيتس ونيفيس على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب الأونرابل دنزيل ل. دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني والشؤون الخارجية والمالية والتخطيط والإعلام في سانت كيتس ونيفيس من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كازاخستان، سعادة السيد قاسمجومارت توكايف.

المتعلقة بالإطار القانوني للأمم المتحدة، فإن الميثاق ذاته يتضمن امكانيات هائلة لم تكتشف بعد لتجديد الأمم المتحدة. وما لم تحشد الأمم المتحدة هذه القدرات الخامدة، فإنها ستولد الانطباع بأنها هي ذاتها منظمة خامدة وغير قادرة على التصدي لتحديات العصر.

وعلينا أن نلقي نظرة أكثر تفحفا على أحكام الميثاق التي تتناول التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، أو، باستخدام لغة الميثاق، مع الترتيبات والوكالات الإقليمية. فهذا النوع من التفاعل سيكون ناجعا للغاية في تطوير نظام الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية. وإلى جانب ذلك، سيكون التعاون النشط مع المنظمات الإقليمية مفيدا عندما يتناول المشاكل الاقتصادية.

وأود أن أذكر بالمقترح الذي طرحه الرئيس نور سلطان نزارباييف بإدراج بند في جدول أعمال إحدى الدورات المقبلة للجمعية العامة بعنوان "إصلاحات الأمم المتحدة - استجابة ملائمة لتحديات القرن الحادي والعشرين".

ولست بحاجة إلى الإفاضة في شرح ضرورة ضمان الاستقرار والأمن في منطقة آسيا الوسطى. فكازاخستان بوصفها دولة لها أهميتها الاستراتيجية في المنطقة لا تدخر جهدا في سبيل ضمان السكينة في آسيا الوسطى.

غير أن الحالة في المنطقة تستعصي على التقدير السهل. فثمة مناطق هادئة، منها كازاخستان ولكن توجد أيضا مناطق صراع. ومن المسائل المثيرة للقلق العميق الحالة في أفغانستان. فزيادة تصاعد الصراع في أفغانستان يمكن أن تأتي بآثار سلبية على الحالة في آسيا الوسطى. ونحن ممتنون لمجلس الأمن لاهتمامه بالحالة في ذلك البلد. ولا شك أن لبيان مجلس الأمن الصادر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أهميته في حسم الحالة هناك وفي الوقت نفسه نحث مجلس الأمن على تناول هذا البند مرة أخرى لوضع التدابير اللازمة لوقف الصراع.

بل على العكس من ذلك، زادت احتمالات اندلاع صراع عالمي زيادة كبيرة. ولهذا تكتسي مزيد من الالاحاق قضية إصلاح الأمم المتحدة حتى تصبح منظمنا قادرة على التصدي على النحو الواجب لحقائق العلاقات الدولية المتضاربة في هذا المنعطف.

وتعتبر الإصلاحات من العناصر التي لا غنى عنها في تطوير أي نظام. بل أنها تزداد أهمية في حالة محفل عالمي مثل الأمم المتحدة. وقد أكد رئيس كازاخستان في كلمته التي ألقاها في الاجتماع التذكاري للجمعية العامة على الحاجة الملحة إلى زيادة جهود المجتمع الدولي من أجل وضع نموذج مفاهيمي للأمم المتحدة متجددة، ينطوي على تحديد أهداف ومهام ووظائف جديدة للأمم المتحدة في القرن المقبل.

وتحتاج الأمم المتحدة إلى نهج خاص باعتبارها منظمة عالمية حقيقية. ومن الأهمية بمكان أن نضع نصب أعيننا حقيقة أن الأمم المتحدة هي بيتنا المشترك. ولا يمكننا الاعتماد على فنادق في حالة الطوارئ. لذلك ينبغي تناول إصلاحات الأمم المتحدة بطريقة رشيدة. نحن نريد أن تواكب الأمم المتحدة تغيرات العصر وأن تستغل الإمكانيات المتاحة لها لتحقيق التحسين الذاتي والقضاء على مخلفات الماضي. ونريد أن يصبح هيكل الأمم المتحدة أكثر فعالية ومرونة في معالجة المشاكل التي تهدد السلام والأمن. وإذ تؤيد كازاخستان رغبة اليابان والمانيا في أن تصبحا عضوين دائمين في مجلس الأمن، فإنها تؤيد أيضا توسيع العضوية غير الدائمة في المجلس على أساس التمثيل المنصف والمتوازن لجميع المناطق. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار جميع المقترحات الأخرى المطروحة في هذا الصدد.

ولا يصح أن يتخذ انتقاد الأمم المتحدة سببا للتشكيك في قدرتها على العمل، أو لتحميل الأمين العام اللوم عن كل شيء. فمن المؤكد في رأيي أننا لم نعبئ بالكامل الطاقة المبدعة للأمم المتحدة حتى الآن. وينطبق هذا قبل كل شيء على الميثاق. علينا أن نعيد قراءته بعناية، آخذين في الاعتبار النظام العالمي الراهن، وغير قاصدين بذلك تنقيحه بشكل جذري، بل تبين فرص اضافية كامنة في هذه الوثيقة الشاملة حقا. وفي رأينا أنه على الرغم من أكوام الدراسات

وتؤيد كازاخستان كل التأييد أنشطة صنع السلام التي تنفذها الأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم. ولا يساورنا شك في أن الأمم المتحدة تقوم بدور ذي أولوية في صيانة السلم والأمن الدوليين. ومهمتنا المشتركة هي الحيلولة دون التنازل عن مهام صنع السلام من الأمم المتحدة لأي منظمة أخرى. أما تناقص امكانيات صنع السلام في الأمم المتحدة فليس عن خطأ منها، ولكنه سوء الطالع.

وتعتقد كازاخستان أن أنشطة الأمم المتحدة في مجال صنع السلام يمكن أن تصبح أكثر فعالية بالحرص على زيادة الدقة في صياغة ولاية بعثاتها وتعزيزها بما يمكنها من أن تسهم اسهاما كبيرا في حسم حالات الأزمات.

ولا يمكن أن نتجاهل، ونحن نتحدث عن القضايا الدولية، اتجاها باعنا على القلق هو تزايد الانفصالية. فقد أصبحت هذه الظاهرة من الأسباب الرئيسية لحالات الأزمات في العالم، وخاصة في سياق ما بعد السوفيات. ونعتقد أن الأمم المتحدة يجب أن تهتم جدا بالعواقب الهدامة للانفصالية العدوانية. ولقد آن الأوان لوضع نهاية لحق الأمم المطلق في تقرير المصير. والحق بأن العالم قد أتم بالفعل أعمال حق تقرير المصير؛ وإن أي استمرار لهذه العملية بعد ذلك سيوجد مناطق توتر جديدة ويؤدي إلى مزيد من سفك الدماء. فينبغي أن يستقر النظام العالمي على مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية للدول. وإذا كنا حريصين بالفعل على استقرار النظام العالمي الحالي فيجب أن نرفض بشدة أي مظهر للانفصالية. وينبغي أن تكون أعلى قيمنا هي السلام والرفاه والسعادة للشعوب، وبوسعنا أن نحقق هذه الأهداف لا بتحريض الشعوب على تقرير مصيرها بل بإيجاد الظروف الملائمة للتنمية الاقتصادية المستدامة لجميع الأمم.

ومن هذه المنصة الرفيعة يستحيل أن نتجاهل مشكلة أخرى تؤلم البشرية أشد ايلام، وهذا الألم يشعر به بلدي على وجه الخصوص بشكل حاد. وأنا أشير هنا إلى الكوارث البيئية. فقد لا يكون هناك مكان آخر في العالم تتأثر فيه مناطق شاسعة إلى هذا الحد بعواقب هذه الكوارث. فالواقع أن أكثر من نصف أراضي كازاخستان يمكن أن تعلن مناطق كوارث بيئية. ولكنها

والحالة في آسيا الوسطى تؤكد الحاجة إلى زيادة التفاعل بين المنطقة والأمم المتحدة. فهذا التفاعل يرفع آسيا الوسطى إلى زيادة مشاركتها في التعاون الدولي؛ فلا شك أنها تستطيع الإسهام في إقامة نظام عالمي أكثر أمنا.

وفي هذا الصدد نعلق آمالا كبيرة على أن تنشئ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، لجنة مشتركة لآسيا الوسطى. ونحن نقدر الاستجابة الإيجابية من الأمم المتحدة لهذه المبادرة من رئيس دولتنا.

وتريد كازاخستان الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في أقرب وقت ممكن وهي تتخذ خطوات ملموسة في هذا الاتجاه.

ونعرب عن امتناننا للأمم المتحدة لدعمها اقتراح كازاخستان المتعلق بالقرار الخاص ببيئة العبور في دول آسيا الوسطى غير الساحلية.

ومن دواعي سرورنا أيضا الاستجابة الإيجابية من الأمم المتحدة لمبادرة قادة دول آسيا الوسطى المتعلقة بتشكيل كتبية حفظ السلام في آسيا الوسطى. وأود اغتنام هذه الفرصة للتأكيد على أن كتبية حفظ السلام في آسيا الوسطى سوف تلتزم بميثاق الأمم المتحدة وتخدم مثل ومقاصد منظمنا.

وقبل سنوات أربع، أوضح رئيس كازاخستان في حديثه في الأمم المتحدة ضرورة عقد مؤتمر معني بتدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا. وبارتياح تام نستطيع القول إن سعيانا من أجل السلام والأمن في القارة الآسيوية يؤيده عدد من الدول دائم التزايد. والخبراء عاكفون الآن على العمل على أساس متواصل. وقد عقد مؤتمر عن الأمن الآسيوي على مستوى نواب وزراء الخارجية. ونحن ممتنون للأمم المتحدة بوجه خاص لمساعدتها في تنفيذ مبادرة رئيس دولتنا. وتعتبر كازاخستان عقد هذا المؤتمر عن تدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا اسهاما منها في جهود حفظ السلام العالمي التي تبذلها الأمم المتحدة.

ففي مجال السياسة، ظهر اتجاه واضح نحو عولمة المشاكل الدولية. وعند نهاية الحرب الباردة لم تكن مشاكل عدم انتشار الأسلحة النووية قد حلت. واكتسبت مشكلة الأمن البيئي أبعادا عالمية. وكان أن اطلقت عولمة الاتصالات فرصا هائلة للإتجار غير المشروع في الأسلحة والمخدرات والعملات. وتألفت مملكة معلوماتية جديدة أصبحت الحدود الوطنية فيها مجرد حدود رمزية.

وبرزت طرائق إنتاج لم تكن معروفة سابقا، أصبح يشار إليها على نحو متزايد بأنها "حضارة الحاسوب". وازدادت أهمية البحث العلمي والعوامل التكنولوجية أكثر من ذي قبل. وأصبحت التكنولوجيات الجديدة أهم السلع في الأسواق العالمية. وأخذ دور الدولة يتغير في مجال الروابط الاقتصادية العالمية؛ فلم تعد الدولة هي المؤسسة المهيمنة على ذلك. فالمؤسسات الدولية تعمل ككيانات اقتصادية دولية مستقلة.

وبقائمة المشاكل هذه، التي ما زالت بعيدة جدا عن أن تكون مكتملة، نطرق أبواب القرن القادم. ولا يزال يتعين علينا أن نتفهمها ونجد الطرق الأفضل للتكيف مع الوقائع الجديدة التي ستواجهنا في القرن الحادي والعشرين. ويتعين علينا أن نعترف بأن البشرية، التي ولدت هذه المشاكل من خلال أنشطتها، لا تزال غير قادرة بعد على إيجاد طرق كافية لحلها.

ولهذا السبب، نشخص بأبصارنا إلى الأمم المتحدة. فبيتنا المشترك يصبح خلاصة للفكر الإنساني. وعلينا أن نساعد الأمم المتحدة على بلوغ مستوى جديد في التعامل مع الاتجاهات العالمية. فالمنظمة المتجددة التي تستجيب بسرعة لتحديات العصر، لن تغني بذلك نفسها فقط، بل ستوفر لنا كذلك شعورا بالطمأنينة عشية القرن المقبل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة الأونرابل الفريق مومباتي س. ميرافهي، وزير خارجية بوتسوانا.

السيد ميرافهي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أن أتوجه إلى الرئيس وإلى بلده

ليست مسألة الأراضي فحسب بل مسألة الناس الذين لا يزالون يعانون. فمواقع التجارب النووية في سمبالاتنسك وبحر آرال أصبحت مناطق كوارث ذات أبعاد عالمية. وفضلا عن هذا ينبغي ألا ننسى أن كازاخستان ظلت مسرحا لتجارب الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وتتطلب هذه المشاكل جميعها أولوية الاهتمام من الأمم المتحدة. فخلال فترة التحول الاقتصادي لا تستطيع حتى الدول الكبيرة أن تواجه وحدها مشاكل بيئية بهذا الحجم. ومن المهم أيضا أن نتذكر أن الناس الأبرياء هم الذين يعانون وليس الذين أوجدوا أو جربوا هذه الأسلحة الفتاكة. فهن ضحايا لسباق تسلح بين نظامين متعارضين، وضحايا للفكر الشمولي في فترة الحرب الباردة، ولهم كل الحق في أن يطالبوا بأن يتجه إليهم اهتمام المنظمات الدولية والبلدان المانحة.

ونحن لا نستطيع القول إن الأمم المتحدة لم تكثرث لعواقب الكوارث البيئية في كازاخستان، ولكننا لا نستطيع في الوقت نفسه أن ندعي أن ضحايا هذه الكوارث البيئية لمسوا نتائج عملية من أنشطة البعثات الدولية. ونحن ممتنون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي، لوضع البرامج الضخمة لتعمير منطقة بحر آرال. وفي الوقت نفسه نتطلع إلى تنفيذ هذه البرامج بمزيد من الفعالية. وريثما يتم ذلك، تظل الحالة في هذه المنطقة وفي مناطق الكوارث البيئية الأخرى بالغة الخطورة.

وترحب كازاخستان بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد دورة استثنائية بشأن البيئة والتنمية المستدامة في منتصف العام القادم، وتؤيد هذا القرار. ونرجو أن يعتمد هذا المحفل قرارات هامة بشأن المشاكل البيئية التي تؤثر على بلدي أيضا.

وقد دخل هذا القرن الذي شهد حربين عالميتين وانهيار النظام الاستعماري وتفكك النظام الاشتراكي، مرحلة جديدة؛ لها أبعاد جديدة من الناحيتين الجغرافية - السياسية والجغرافية - الاقتصادية.

من الالتزام بعملية السلام. ومنذ يومين، اجتمع في لواندا في أنغولا رؤساء دول وحكومات بلدان الجنوب الأفريقي في محاولة لإقناع جميع المعنيين بضمان التنفيذ العاجل لبروتوكول لوساكا.

ويساورنا بالغ القلق إزاء الحالة في بوروندي. فذلك البلد يتمرغ في دوامة التدمير الذاتي. ولم يتمكن أي قدر من المنطق والاقناع حتى الآن من تحقيق النجاح في رد الزعماء السياسيين في بوروندي عن طريق الإفناء المتبادل، وحملهم على السير على طريق التراخي والمصالحة.

ونحن نحبي الجهود المبذولة من جانب الزعماء الإقليميين والمجتمع الدولي من أجل ضمان استعادة الديمقراطية والنظام الدستوري في بوروندي. فذلك البلد الشقيق يستحق انتشاله من التجربة المؤلمة التي مر بها مؤخراً. إن بوروندي تحتاج إلى السلام والاستقرار الآن، وليس غداً.

وفي حين أن الحالة في رواندا ما زالت متوترة، فإن هناك بعض الدلائل المشجعة على أن البلد يحرز تقدماً مستمراً نحو العودة إلى الحياة الطبيعية. ويبدو أن الأعمال التحضيرية للانتخابات العامة في العام القادم تسير سيرا حسناً.

ونحث المجتمع الدولي ألا يدخر جهداً في سبيل تشجيع ذلك البلد على تحقيق المصالحة الوطنية. ومن بين أهم التدابير الضرورية التي ينبغي الاضطلاع بها لعودة الأمانة للاجئين إلى وطنهم.

وبالرغم من جميع الجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي، وغرب أفريقيا بخاصة، فإن الأزمة السياسية في ليبيريا ما زالت تستعصي على الحل حتى الآن. ونحن نطالب جميع الأطراف المعنية أن تكفل عقد الانتخابات في أيار/مايو ١٩٩٧ على أساس الجدول الزمني المتفق عليه.

إن الصحراء الغربية تمثل من وجهة نظرنا، وفي حقيقة الأمر، مشكلة سياسية وأخلاقية كبيرة. فبوتسوانا ملتزمة بعقد استفتاء حر ونزيه ومحايّد لشعب الصحراء الغربية، وفقاً لخطة التسوية.

ماليزيا، بخالص تهانئ بوتسوانا، حكومة وشعباً، على توليه رئاسة الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. إن سجله كدبلوماسي محنك يحظى بإعجاب وفد بلدي. ولذا فإن بإمكانه أن يعول على الدعم والتعاون الكاملين من جانب وفد بوتسوانا في أدائه لمسؤولياته الحسام.

ونتوجه بالتحية لسلفه، سعادة السيد ديبغو فريتاس دو آمارال، لإدارته الناجحة للدورة الخمسين، والاجتماع التذكاري الخاص.

لقد كانت الأعوام الخمسة الماضية أهم الأعوام في تاريخ الأمم المتحدة، إذ أُلقت على الهيئة العالمية مسؤوليات جسيمة اضطلع بتنفيذها الأمين العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالي. وأعضاء الأمانة العامة بشعور عميق بالالتزام والتفاني. وإننا نؤكد لهم بأنهم يحظون بثقة بوتسوانا المستمرة ودعمها الكامل في اضطلاعهم بواجباتهم.

وتواصل القارة الأفريقية تقدمها الجدير بالثناء في تعزيز الحرية والديمقراطية. وهذا العام شهدت القارة عقد انتخابات متعددة الأحزاب تكلمت بالنجاح في بنين، وسيراليون وجمهورية تنزانيا المتحدة.

وإن حق المواطنين في تنظيم أنفسهم والمشاركة بحرية في العمليات السياسية في بلادهم، وإيلاء الاحترام لحقوق الإنسان، إنما يشكلان أساس الاستقرار والديمقراطية والتنمية.

والحقيقة أن القارة احتضنت على نحو متزايد هذه القيم العالمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الثقافة الديمقراطية. فلم تحتضن أفريقيا التعددية السياسية والمساءلة والإدارة الحسنة فقط، وإنما دلت أيضاً على استعدادها للدفاع عن هذه المبادئ.

قبل عام مضى، توقعنا أن يكون شعب أنغولا قد بدأ، الآن، فصلاً جديداً من السلام في تاريخ بلده. ومن المؤسف أن الطريق إلى الأمام ما زال غير واضح حتى الآن. ونحن نطالب بشدة أولئك الذين ساهموا في حالة الجمود الراهنة في أنغولا أن يتعقلوا ويدلوا على مزيد

لإبرام صك قانوني دولي ملزم من أجل إزالة هذه الأسلحة تدريجياً ونهائياً.

ومما يبعث أيضاً على بالغ القلق لوفدي انتاج وتخزين ونشر أسلحة الدمار الشامل التي تعتبر الأسلحة النووية من أشدها فتكا. ومنذ زمن بعيد جدا ما برحت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تدعو إلى إبرام صك قانوني دولي لحمايتها من التهديد بهذه الأسلحة أو استخدامها. وأقل ما يمكن أن يقال عن رد الدول النووية أنه كان غير مطمئن بما فيه الكفاية. فالبيانات الانفرادية بشأن الضمانات الأمنية، التي نقلت من خلال قرار لمجلس الأمن، لا تلبى مطالب الأغلبية الساحقة من أعضاء هذه المنظمة.

ولا يمكن كفالة أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من خطر التهديد بهذه الأسلحة الخطيرة أو استعمالها، إلا بوضع صك دولي ملزم قانوناً. وبوتسوانا ملتزمة بإبرام هذا الصك في وقت مبكر، ونأمل أن تبدي الدول الحائزة للأسلحة النووية الالتزام اللازم بالاستجابة لشواغل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

تنص المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في جملة أمور، على التوصل إلى اتفاق:

"بشأن معاهدة لنزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية شديدة فعالة".

وللأسف إن الدول الحائزة للأسلحة النووية تعارض بقوة القضاء قضاء مبرما على الأسلحة النووية. وهذه الدول لا تقاوم فحسب هذا المثل الأعلى بل تواصل كذلك انتاج أنواع جديدة من الأسلحة. فما هي النتائج التي يمكننا استخلاصها من هذه الحالة؟

من الصعب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تشني، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية، أي دولة عن الحصول على أسلحة معينة للدفاع عن مصالحها القومية العليا بينما هي نفسها تعتبر أن هذه الأسلحة

ولا يزال يساورنا بالغ القلق لأن عملية تحديد الهوية ما انفكت تعاني من حالة شلل لعدة شهور الآن.

ولا يزال الصومال يمثل هاجساً للضمير العالمي. فالحالة في ذلك البلد دليل مأساوي على إمكان قيام شرادم مسلحة باختطاف أمة وتدميرها. ولا ينبغي للأمم المتحدة أن تنظر إلى الصومال على أنه قضية خاسرة. بل ينبغي لنا أن نثابر في السعي لإيجاد تسوية شاملة للآزمة السياسية في ذلك البلد.

أما التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط فإنها مبعث قلق عميق لبوتسوانا. فابتداءً من أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، أصبح من دواعي سرورنا أن نرى ولادة عملية سلام واحدة بين إسرائيل والفلسطينيين من جهة، وبين إسرائيل والأردن من جهة أخرى. وكنا نتطلع إلى أن تستأنف بين إسرائيل وجارتها العربيتين، سوريا ولبنان، مفاوضات كنا نأمل أن تؤذن بالتوصل إلى حل دائم للصراع في الشرق الأوسط.

وقد جاءت التطورات الأخيرة في الأراضي العربية المحتلة كمؤشر صارخ لما يمكن أن يحدث لعملية السلام إذا سمح للأمر أن تستمر على ما هي عليه. ونحن نناشد حكومة إسرائيل أن تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاقات التي وقعتها مع الفلسطينيين.

كما أن التطورات في شبه الجزيرة الكورية مسألة تشير بالغ القلق. وبوتسوانا ملتزمة بإعادة التوحيد السلمي لكوريا.

وتتابع بوتسوانا باهتمام شديد التطورات في قبرص. إن استمرار تقسيم قبرص يشكل انتهاكاً خطيراً لوحدة دولة عضو في الأمم المتحدة وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

ونرى أن الألغام البرية، وبخاصة الألغام البرية المضادة للأفراد، تشكل تهديداً خطيراً للإنسانية. وتعتقد بوتسوانا اعتقاداً قوياً بأن إيجاد حل للتهديد الذي تشكله الألغام البرية المضادة للأفراد إنما يكمن في فرض حظر شامل على إنتاجها وتخزينها، وتصديرها واستخدامها. والبروتوكولات القائمة لا توفر إلا حلاً جزئياً لهذه المشكلة. وهناك حاجة ماسة

منطقتنا على طريق صلب يؤدي إلى التكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية.

وتؤيد بوتسوانا بقوة إصلاح الأمم المتحدة وإعادة تشكيل هيكلها. وإن رئيسنا، وهو عضو في فريق الشخصيات البارزة المعني بالتنمية الأفريقية الذي شكله الأمين العام، يؤمن إيمانا راسخا بمنظومة أمم متحدة تكون لها وجهة عملية أوضح وتكون مبسطة وقادرة على أداء رسالتها. غير أننا لا نتفق مع الذين يدعون إلى منهج "القطع ثم القطع"، فيمكن أن تكون هناك مجالات من شأن الموظفين الإضافيين فيها أن يكونوا عنصرًا حافزا لتعزيز الفعالية والكفاءة. إن ما يحتاجه العالم هو أمم متحدة تكون قادرة على تنفيذ برامجها ومشاريعها بفعالية وكفاءة ويكون بوسعها استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة لها على نحو أفضل، وتكون قادرة على كفالة السلم والأمن الدوليين وتعزيز التفاهم الدولي على نحو أفضل.

ومما يجدر ذكره أن المسؤولية عن عملية الإصلاح تقع إلى حد كبير على عاتق الدول الأعضاء لا على عاتق الأمين العام، على الرغم من أن له مساهمته في العملية برمتها. ومن هنا ينبغي للدول الأعضاء أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن عجزها عن التوصل إلى اتفاق بشأن مختلف جوانب عملية الإصلاح وأن تكف عن البحث عن أكباش فداء لتبرير فشلها في التوصل إلى توافق آراء بشأن إصلاح المنظمة إصلاحا متعدد الجوانب ودوليا وهيكليا.

إن بوتسوانا وغيرها من البلدان في الجنوب الأفريقي لم تسلم من آفة الاتجار في المخدرات واستهلاكها بصورة غير مشروعة. وقد وقع رؤساء دول أو حكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من بين صكوك أخرى، بروتوكولا بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والهدف منه حشد مواردنا - مثل قوات الشرطة وسلطات الجمارك ووكالات إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات - للقيام على نحو فعال بمكافحة تهريب المخدرات وغير ذلك من الجرائم التي تقع عبر الحدود. ونتطلع إلى استمرار التعاون الدولي في هذا الصدد. ونأمل أن تكفل هذه الجهود بالنجاح وأن تلقى الدعم والتعاون الكاملين من المجتمع الدولي.

وسيلة موثوقة للدفاع عن النفس. فيجدر بالدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقبل مسؤوليتها عن الشروع في مفاوضات من أجل القضاء على هذه الأسلحة ومسؤوليتها عن الوصول بهذه المفاوضات إلى خاتمتها المنشودة.

لقد طلبت الجمعية العامة مرارا وتكرارا من مؤتمر نزع السلاح الإسراع بالنظر في مسألة توسيع عضويته. ومن هذا المنطلق نطلب من مؤتمر نزع السلاح أن يبحث على جناح السرعة مسألة زيادة عضويته إلى حد يرضي عامة أعضاء الأمم المتحدة.

لقد مرت خمس سنوات على اعتماد الجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ولئن كنا قد صفقنا جميعنا لاعتماد البرنامج الجديد، فلا بد لنا من التسليم بأن الإطار العملي اللازم لم يوضع موضع التنفيذ لضمان التعبئة الفعالة للموارد المستهدفة وصرفها فعلا.

إن الأمين العام، شعورا منه بالقلق إزاء الأداء الضعيف للبرنامج الجديد، قد أطلق في آذار/مارس من هذا العام مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا والشاملة للمنظومة بأسرها، وهي مبادرة حظيت بدعم البنك الدولي من بين هيئات أخرى. وتتوخى المبادرة انفاق نحو ٢٥ بليون دولار على مدى فترة ١٠ سنوات على أولويات إنمائية قطاعية محددة. وهذه مبادرة جديدة بالتقدير ومن شأنها أن توفر لأفريقيا الفرصة لتعالج بفعالية الصلة الحرجة بين الأمن الغذائي والسكان والبيئة.

وقد أوفت معظم البلدان الأفريقية من جانبها بالتزاماتها التي نصت عليها برامج التكيف الهيكلية الوطنية، بالإضافة إلى بذلها جهودا في ميادين الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح. وعلى الرغم من أن الجنوب الأفريقي ينعم اليوم بقدر نسبي من السلام والاستقرار فإنه يظل بحاجة إلى مساعدة خاصة لكي يعالج المشاكل المتمثلة في الإعمار وتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية التي دمرت أو تأثرت بشدة من جراء سنوات عديدة من الحرب والظلم العنصري. ولا يساورنا شك في أن المجتمع الدولي سوف يكمل جهودنا ليتسنى لنا وضع

وفي الختام، يؤكد وفدي من جديد ثقته التامة في قيادة رئيس الجمعية العامة ويتعهد له بالولاء والتعاون. ونحن نؤكد من جديد التزامنا بالعمل مع الوفود الأخرى من أجل تعزيز الأمم المتحدة. ونكرر إعلان ثقتنا بالطريقة التي يدير بها سعادة الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي شؤون منظمتنا، ونحييه على قيادته البصيرة والتزامه الدؤوب بالواجب.
رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠

إن فيروس نقص المناعة البشرية، ووباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) هما من آفات عصرنا الأخرى ويمثلان تهديدا خطيرا للبشرية. إذ أن العواقب الاجتماعية والاقتصادية لهذا المرض تبعث على القلق البالغ، وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قبل فوات الأوان جهودا متضافرة لمعالجة هذه المأساة الإنسانية التي تؤثر على الشباب وبشكل خاص على القطاعات المنتجة في مجتمعاتنا.